

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون

جص ٦٩٤-١٠
٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٦
WHA69.10

البند ١١-٣ من جدول الأعمال

إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون،

بعد النظر في التقرير الخاص بإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وفي المسودة المنقحة للإطار المذكور؛^١

وبعد الإحاطة علماً بتقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية التاسعة والستين؛^٢

وإذ تشير إلى القرار جص ٦٤٤-٢ (٢٠١١) وإلى المقرر الإجمالي جص ٦٥٤ (٩) (٢٠١٢) بشأن إصلاح منظمة الصحة العالمية، وإلى المقررات الإجرائية جص ٦٧٤ (١٤) (٢٠١٤) وم ١٣٦ (٣) (٢٠١٥) وم ١٣٨ (٣) (٢٠١٦) والقرار جص ٦٨٤-٩ (٢٠١٥) بشأن إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول؛

وإذ تذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٧٠ "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وبالأهداف، والغايات، ووسائل التنفيذ التي تتمتع بأهمية مكافئة والواردة فيه، والداعية، ضمن جملة أمور، إلى تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة، بالاستناد إلى روح التضامن العالمي المعزز، والمركز خصوصاً على احتياجات الأشد فقراً وحرماناً وبمشاركة كل البلدان، وكل أصحاب المصلحة وكل الناس؛

وإذ تذكر أيضاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٣/٦٩ بشأن خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/ يوليو ٢٠١٥)، التي تشكل جزءاً أصيلاً من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

وإذ تذكر كذلك بإعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل بشأن التغذية، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية (روما، ١٩-٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤)؛

١ الوثيقة ج ٦٩/٦.

٢ الوثيقة ج ٦٩/٦٠.

وإذ تشدد على الالتزام السياسي الكامل لجميع الدول الأعضاء إزاء التنفيذ المتسق والتمسك لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول على امتداد المستويات الثلاثة للمنظمة،

١- تقرّ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول على النحو المبين في ملحق هذا القرار؛^١

٢- تقرّر أن يحلّ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول محل المبادئ التي تحكم العلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية^٢ والمبادئ التوجيهية للعمل مع المؤسسات التجارية من أجل تحقيق الحصائل الصحية المرجوة؛^٣

٣- **تطلب من المدير العام ما يلي:**

(١) أن يباشر على الفور تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول؛

(٢) أن يتخذ، بالتعاون مع المدراء الإقليميين، جميع التدابير الضرورية لتنفيذ الكامل لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول على نحو متماسك ومتسق على امتداد كل المستويات الثلاثة للمنظمة، بغية الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في غضون عامين؛

(٣) أن يسرع بالإنشاء الكامل للسجل الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول في التوقيت المناسب لجمعية الصحة العالمية السبعين؛

(٤) أن يقدم تقريراً عن تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، إلى المجلس التنفيذي في كل واحدة من دوراته المعقودة في كانون الثاني/يناير بموجب بند دائم من بنود جدول الأعمال؛

(٥) أن يدرج في التقرير المتعلق بتنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، حينما يكون ذلك ضرورياً، أية مسألة أو أنواع المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول التي يمكن أن تستفيد من الإخضاع لمزيد من الدراسة من جانب المجلس التنفيذي، من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة له، بالنظر إلى سماتها الفريدة وأهميتها؛

(٦) أن يجري في عام ٢٠١٩ تقييماً أولياً لتنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، ولتأثيره على عمل المنظمة بقصد تقديم النتائج، جنباً إلى جنب مع أية مقترحات بشأن تنقيح الإطار، إلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة له؛

(٧) أن يدرج في دليل الموظفين تدابير تتعلق بتطبيق الأحكام ذات الصلة الواردة في سياسات المنظمة القائمة بشأن تضارب المصالح، بهدف تيسير تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول؛

١ المكوّن من إطار جامع وأربع سياسات محددة بشأن المشاركة مع المنظمات غير الحكومية والكيانات التابعة للقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية وتلك الأكاديمية.

٢ المعتمدة في القرار جص ٤٠-٢٥. انظر الوثائق الأساسية، الطبعة الثامنة والأربعون. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٤.

٣ ملحق الوثيقة مت ٢٠/١٠٧.

(٨) وطبقاً للفقرة ٣(٨) من منطوق القرار طُلب من المدير العام أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، مجموعة من المعايير والمبادئ لعمليات الانتخاب من المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخيرية، والمؤسسات الأكاديمية، وأن يقدم المعايير والمبادئ لتتظر فيها وتقرها، حسب الاقتضاء، جمعية الصحة العالمية السبعون، من خلال المجلس التنفيذي، ومع مراعاة المسائل المحددة التالية على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) الخبرة التقنية المحددة اللازمة وباستثناء المناصب الإدارية و/ أو الحساسة؛

(ب) تعزيز التوزيع الجغرافي المنصف؛

(ج) الشفافية والوضوح فيما يخص المناصب المطلوبة، بما في ذلك الإعلان عنها على الملأ؛

(د) عمليات الانتخاب مؤقتة بطبيعتها ولا تتجاوز فترة عامين؛

(٩) أن يشير إلى عمليات الانتخاب من الجهات الفاعلة غير الدول في التقرير السنوي المقرر تقديمه بشأن المشاركة مع هذه الجهات، بما في ذلك مسوغات هذه العمليات؛

٤- **تطلب من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية، وفقاً لاختصاصاتها الحالية، أن تدرج قسماً عن تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول في تقريرها إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في كل دورة من دورات شهر كانون الثاني/يناير؛**

٥- **تطلب من جمعية الصحة العالمية السبعين أن تستعرض التقدم في التنفيذ على مستويات المنظمة الثلاثة، بغية اتخاذ أية قرارات ضرورية تتيح التنفيذ الكامل والمتناسك والمتسق لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.**

الملحق

إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

(المعتمد بالقرار جص ٦٩ع-١٠)

إطار جامع للمشاركة مع
الجهات الفاعلة غير الدول

مقدمة

١- ينطبق الإطار الجامع للمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وسياسة المنظمة وإجراءاتها التشغيلية بشأن إدارة المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول على جميع أوجه المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول على كل مستويات المنظمة،^١ بينما يقتصر تطبيق السياسات والإجراءات التشغيلية المحددة الأربع بشأن المشاركة على المنظمات غير الحكومية والكيانات التابعة للقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية على التوالي.

المشاركة: الأساس المنطقي والمبادئ والفوائد والمخاطر

الأساس المنطقي

٢- المنظمة هي سلطة التوجيه والتنسيق في ميدان العمل الصحي الدولي وفقاً لولايتها الدستورية. وقد صار المشهد الصحي أكثر تعقيداً من جوانب عديدة شملت في جملة أمور الزيادة في عدد الجهات الفاعلة، ومنها الجهات الفاعلة غير الدول. وتشارك المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول نظراً لدورها المهم في مجال الصحة العالمية بشأن الارتقاء بالصحة العمومية وتعزيزها وتشجيع الجهات الفاعلة غير الدول على استخدام أنشطتها الرامية إلى حماية الصحة العمومية وتعزيزها.

٣- وتشمل وظائف المنظمة، حسبما تحددها المادة ٢ من دستورها، العمل كهيئة التوجيه والتنسيق في ميدان العمل الصحي الدولي؛ وإقامة التعاون الفعال مع منظمات مختلفة والحفاظ عليه؛ وتشجيع التعاون بين الجماعات العلمية والمهنية التي تُسهم في النهوض بالصحة. وعلاوة على ذلك، يفوض الدستور لجمعية الصحة أو المجلس التنفيذي، والمدير العام، الدخول في مشاركات محدّدة مع المنظمات الأخرى.^٢ وسوف تتصرف المنظمة، فيما يتعلق بالجهات الفاعلة غير الدول، طبقاً لدستورها وأي قرارات ومقررات إجرائية لجمعية الصحة، والأخذ بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

١ المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، ومجموعة الكيانات التي تم إنشاؤها في إطار المنظمة، وكذلك الشراكات التي يتم استضافتها. وفي حالة الشراكات التي يتم استضافتها، فسيطبق إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول رهنا بسياسة المنظمة الخاصة بالمشاركة مع الشراكات الصحية العالمية وترتيبات الاستضافة (القرار جص ٦٣ع-١٠). وتشرح الفقرة ٤٨ الشراكات التي يتم استضافتها والشراكات الخارجية أيضاً.

٢ دستور منظمة الصحة العالمية، المواد ١٨ و ٣٣ و ٤١ و ٧١.

٤- وتتمثل أهداف مشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول في دعم تنفيذ سياسات المنظمة وتوصياتها التي قررتها الأجهزة الرئاسية، وكذلك تطبيق قواعدها ومعاييرها التقنية. بيد أن هذه المشاركة الفعالة مع الجهات الفاعلة غير الدول على المستوى العالمي والإقليمي والقطري، تتطلب هي أيضاً تطبيق تدابير العناية الواجبة والشفافية على الجهات المذكورة بموجب هذا الإطار ويتعين على المنظمة، من أجل التمكن من تعزيز مشاركتها مع الجهات الفاعلة غير الدول لفائدة الصحة العمومية العالمية ومصحتها، أن تعزز في الوقت نفسه إدارتها لما يرتبط بذلك من مخاطر ممكنة. ويتطلب ذلك إطار مشاركة قوياً يمكن من تحقيق المشاركة ويستخدم أيضاً كأداة لاستبانة المخاطر وموازنتها مع الفوائد المتوقعة، مع حماية وصون نزاهة المنظمة وسمعتها وولايتها بشأن الصحة العمومية.

المبادئ

٥- تسترشد مشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول بالمبادئ الجامعة التالية:

يجب على أي مشاركة:

- (أ) أن تبرهن على وجود فائدة واضحة للصحة العمومية؛
- (ب) أن تتطابق مع دستور المنظمة وولايتها وبرنامج العمل العام؛
- (ج) أن تحترم الطابع الحكومي الدولي للمنظمة وسلطة صنع القرار للدول الأعضاء على النحو المحدد في دستور المنظمة؛
- (د) أن تدعم وتعزز، من دون أن تضر، النهج العلمي المُسند بالبيّنات الذي تقوم عليه أعمال المنظمة؛
- (هـ) أن تحمي المنظمة من أي تأثير لا مبرر له، وخصوصاً بشأن عملياتها في مجال وضع وتطبيق السياسات والقواعد والمعايير؛^١
- (و) ألا تضرّ بنزاهة المنظمة واستقلالها ومصداقيتها وسمعتها؛
- (ز) الإدارة بفعالية بما في ذلك تجنب، حسب الاقتضاء، تضارب المصالح^٢ وأي شكل من أشكال المخاطر على المنظمة؛
- (ح) أن تتم على أساس الشفافية والصراحة والشمول والمساءلة والنزاهة والاحترام المتبادل؛

١ يشمل وضع السياسات والقواعد والمعايير تجميع المعلومات، والإعداد، ووضع نص معياري واتخاذ قرار بشأن النص المعياري.

٢ على النحو المحدد في الفقرات من ٢٢ إلى ٢٦.

فوائد المشاركة

٦- يمكن لمشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول أن تعود بفوائد كبيرة على الصحة العمومية في العالم وعلى المنظمة نفسها في إطار احترام المبادئ والأغراض الدستورية للمنظمة بما في ذلك دورها التوجيهي والتنسيقي في مجال الصحة في العالم. وتتراوح أوجه المشاركة بين علاقات تعاون رئيسية أطول أجلاً وتفاعلات أصغر حجماً وأقصر أمداً وقد تشمل الفوائد التي تنشأ عن هذه المشاركة كذلك:

- (أ) مشاركة الجهات الفاعلة غير الدول في عمل المنظمة
- (ب) تأثير المنظمة المحتمل في الجهات الفاعلة غير الدول لتعزيز أثرها على الصحة العمومية في العالم أو التأثير في محددات الصحة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية
- (ج) تأثير المنظمة المحتمل على امتثال الجهات الفاعلة غير الدول بالسياسات والقواعد والمعايير الخاصة بالمنظمة
- (د) الموارد الإضافية التي قد تسهم بها الجهات الفاعلة غير الدول في عمل المنظمة
- (هـ) التوسع في نشر الجهات الفاعلة غير الدول للسياسات والقواعد والمعايير الخاصة بالمنظمة والتزامها بها

مخاطر المشاركة

٧- قد تتطوي مشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول على مخاطر لا بد من إدارتها بفعالية، وعند الاقتضاء، تلافيها وتتصل المخاطر الرئيسية، ضمن جملة أمور، بحدوث ما يلي بشكل خاص:

- (أ) تضارب المصالح؛
- (ب) تأثير لا مبرر له أو غير ملائم في عمل المنظمة تمارسه جهة من الجهات الفاعلة غير الدول ولاسيما على سبيل المثال لا الحصر وضع السياسات والقواعد والمعايير؛^١
- (ج) تأثير سلبي في نزاهة المنظمة واستقلالها ومصداقيتها وسمعتها وولايتها في مجال الصحة العمومية؛
- (د) استخدام المشاركة أساساً لخدمة مصالح الجهة المعنية من الجهات الفاعلة غير الدول بتحقيق فوائد محدودة لصالح المنظمة والصحة العمومية أو من دون تحقيقها؛
- (هـ) المشاركة التي تدعم اسم الجهة الفاعلة المعنية من الجهات الفاعلة غير الدول أو علامتها أو منتجها أو آراءها أو نشاطها؛^٢
- (و) تجميل صورة إحدى الجهات الفاعلة غير الدول عن طريق المشاركة مع المنظمة؛
- (ز) حصول إحدى الجهات الفاعلة غير الدول على ميزة تنافسية.

١ يشمل وضع السياسات والقواعد والمعايير تجميع المعلومات، والإعداد، ووضع نص معياري واتخاذ قرار بشأن النص المعياري.

٢ الاعتماد لا يشمل العمليات المتوسطة من قبيل الاختبار المسبق للصلاحيات ومشروع المنظمة بشأن المبيدات الحشرية.

الجهات الفاعلة غير الدول

٨- لأغراض هذا الإطار، تشمل الجهات الفاعلة غير الدول المنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية.

٩- **المنظمات غير الحكومية** هي كيانات لا تستهدف الربح وتعمل على نحو مستقل عن الحكومات. وهي عادة قائمة على العضوية، ويكون أعضاؤها كيانات لا تستهدف الربح أو أفراداً يمارسون حقوق التصويت بشأن سياسات المنظمة غير الحكومية، أو يجتمعون على أي نحو آخر حول أهداف تخدم الصالح العام ولا تستهدف الربح. ويجب أن تكون غير معنية بالشواغل ذات الطبيعة الخاصة أو التجارية أو المرتبطة بتحقيق الربح. ويمكن أن تشمل على سبيل المثال المنظمات المجتمعية الشعبية، وجماعات المجتمع المدني وشبكاته، والمنظمات الدينية، والجماعات المهنية، والجماعات المعنية بأمراض معينة، والجماعات الممثلة للمرضى.

١٠- **كيانات القطاع الخاص** هي مؤسسات تجارية أي أعمال تجارية القصد منها تحقيق ربح يعود على مالكيها. ويشير هذا المصطلح أيضاً إلى الكيانات التي تمثل كيانات القطاع الخاص أو التي تحكمها أو تتحكم فيها كيانات القطاع الخاص. وتشمل هذه الفئة (على سبيل المثال لا الحصر) رابطات الأعمال التجارية التي تمثل المؤسسات التجارية، والكيانات التي ليست "بمنأى"^١ عن الجهات التجارية الراعية لها، والمؤسسات التجارية المملوكة جزئياً أو كلياً للدولة والتي تعمل ككيانات منتمية إلى القطاع الخاص.

رابطات الأعمال التجارية الدولية هي كيانات تابعة للقطاع الخاص لا تستهدف الربح لنفسها ولكنها تمثل مصالح أعضائها، علماً بأن أعضائها مؤسسات تجارية و/ أو رابطات أعمال تجارية وطنية أو غيرها. ويكون لها لأغراض هذا الإطار سلطة التحدث باسم أعضائها من خلال ممثليهم المصرح لهم. ويمارس أعضاؤها حقوق التصويت بشأن سياسة رابطة الأعمال التجارية الدولية.

١١- **المؤسسات الخيرية** هي كيانات لا تستهدف الربح وتتأى أصولها من جهات مانحة ويُنفق دخلها على أغراض مفيدة اجتماعياً. ويتعين أن تكون مستقلة بوضوح عن أي من كيانات القطاع الخاص في تصريف شؤونها واتخاذ قراراتها.

١٢- **المؤسسات الأكاديمية** هي كيانات معنية بتحري المعرفة ونشرها من خلال إجراء البحوث والتعليم والتدريب.^٢

١٣- وينطبق كل من الإطار الجامع والسياسة المحددة المعنية بشأن المشاركة على كل فئة من فئات الكيانات الأربع المذكورة أعلاه. وستحدد المنظمة من خلال عنايتها الواجبة ما إذا كانت جهة من الجهات الفاعلة غير الدول تخضع لتأثير كيانات القطاع الخاص، بوسائل منها التمويل، بحيث يجب أن تعتبر هذه الجهة الفاعلة في حد ذاتها كيانياً من كيانات القطاع الخاص. ويمكن إحداث هذا التأثير من خلال التمويل، والمشاركة في صنع القرار أو غير ذلك وما لم تبق عمليات صنع القرار الخاصة بجهة من الجهات الفاعلة غير الدول والهيئات التابعة لها مستقلة عن تأثير القطاع الخاص غير الملائم، فيمكن أن تقرر المنظمة اعتبار الكيان كمنظمة غير حكومية أو مؤسسة خيرية أو مؤسسة أكاديمية غير أنها قد تطبق ما يتصل بذلك من أحكام سياسة المنظمة

١ يكون أي كيان "بمنأى عن" كيان آخر إذا كان مستقلاً عن ذلك الكيان، وإن لم يتلق تعليمات من الكيان الآخر ولم يتأثر به بوضوح في قراراته وأعماله أو يجري تصوّره على أنه متأثر به بشكل غير معقول.

٢ يمكن أن يشمل ذلك أفرقة التفكير والتي تعتبر بمثابة مؤسسات تركز على السياسات، طالما تقوم بالأساس بإجراء البحوث؛ في حين أن الجمعيات الدولية للمؤسسات الأكاديمية تعتبر بمثابة منظمات غير حكومية بموجب الفقرة ١٣.

وأجراءاتها التشغيلية بشأن المشاركة مع كيانات القطاع الخاص، مثل عدم قبول مساهمات مالية وعينية في الأعمال المعيارية.

أنواع التفاعلات

١٤- فيما يلي فئات التفاعلات التي تتشارك فيها المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول. ويُمكن لكل نوع من التفاعلات أن يتخذ أشكالاً مختلفة وأن يكون معرضاً لمستويات مختلفة من المخاطر كما يُمكن أن يشمل مستويات وأنواعاً مختلفة من المشاركة من جانب المنظمة.

المشاركة

١٥- يمكن أن تحضر الجهات الفاعلة غير الدول مختلف أنواع الاجتماعات التي تنظمها المنظمة. وتعتمد طبيعة مشاركة هذه الجهات الفاعلة على نوع الاجتماع المعني. وتبنت الأجهزة الرئاسية للمنظمة أو الأمانة في أشكال مشاركة الجهات الفاعلة غير الدول وطرائق مشاركتها في المشاورات وجلسات الاستماع وفي غيرها من الاجتماعات، وذلك على أساس كل حالة على حدة.

(أ) **اجتماعات الأجهزة الرئاسية.** يشمل هذا النوع دورات جمعية الصحة العالمية والمجلس التنفيذي واللجان الإقليمية الست. وتحدد مشاركة الجهات الفاعلة غير الدول طبقاً للنظام الداخلي للأجهزة الرئاسية المعنية وسياساتها وممارساتها والقسم من هذا الإطار المتصل بالعلاقات الرسمية.

(ب) **المشاورات.** يشمل هذا النوع أي اجتماع فعلي أو افتراضي غير دورات الأجهزة الرئاسية ينظم بغرض تبادل المعلومات والآراء. وتُتاح، حيثما أمكن، المدخلات الواردة من الجهات الفاعلة غير الدول للجمهور.

(ج) **جلسات الاستماع.** هذه الجلسات هي اجتماعات يمكن للمشاركين فيها عرض بيناتهم وآرائهم ومواقفهم وتلقي الأسئلة بشأنها، ولكنهم لا يخرطون في نقاش. ويمكن لجلسات الاستماع أن تكون إلكترونية أو شخصية. وينبغي دعوة الكيانات المهتمة كافة على الأساس نفسه. ويجري توثيق المشاركين والمواقف المعروضة خلال جلسات الاستماع، وتُتاح للجمهور، حيثما أمكن.

(د) **الاجتماعات الأخرى.** هذه اجتماعات لا تشكل جزءاً من عملية وضع السياسات أو القواعد أو المعايير وتشمل الأمثلة عليها الاجتماعات الإعلامية وجلسات الإحاطة بالمعلومات والمؤتمرات العلمية ومنصات تنسيق الجهات الفاعلة.

١٦- ويمكن أن تكون مشاركة المنظمة في اجتماعات تنظمها، كلها أو جزءاً منها، إحدى الجهات الفاعلة غير الدول في أي شكل من الأشكال المحتملة التالية - وذلك رهناً بأحكام هذا الإطار وبسياساته المحددة الأرفع وبالإجراءات التشغيلية وبسائر القواعد والسياسات والإجراءات المعمول بها في المنظمة:

- تشارك المنظمة في تنظيم الاجتماع مع الجهة المعنية من الجهات الفاعلة غير الدول
- تشارك المنظمة في رعاية اجتماع^١ تنظمه الجهات الفاعلة غير الدول

١ يُقصد الرعاية المشتركة للاجتماع ما يلي: (١) وجود كيان آخر يتكفل بالمسؤولية الرئيسية عن تنظيم الاجتماع؛ (٢) دعم المنظمة للاجتماع وإجراءاته وإسهامها فيهما؛ (٣) احتفاظ المنظمة بحق مسح جدول أعمال الاجتماع وقائمة أسماء المشاركين فيه والوثائق الختامية الصادرة عنه.

- يقدم موظفو المنظمة العروض أو يشاركون كمحاورين في اجتماع تنظمه الجهة المعنية من الجهات الفاعلة غير الدول
- يحضر موظفو المنظمة اجتماعاً تنظمه إحدى الجهات الفاعلة غير الدول.

الموارد

- ١٧- تتمثل الموارد في المساهمات المالية أو المساهمات العينية. وتشمل المساهمات العينية التبرعات من الأدوية وغيرها من السلع وتقديم الخدمات المجانية^١ على أساس تعاقدية.

البيانات

- ١٨- تشير البيانات لأغراض هذا الإطار إلى الإسهامات القائمة على معلومات محدثة، والمعارف بشأن المسائل التقنية، والاعتبارات الخاصة بالوقائع العلمية، التي تحللها المنظمة بصورة مستقلة. ويشمل إنتاج البيانات من جانب المنظمة جمع المعلومات وتحليلها وإنتاج المعلومات وإدارة المعارف والبحوث. ويجوز للجهات الفاعلة غير الدول أن تقدم معلوماتها المحدثة ومعارفها المتعلقة بالمسائل التقنية وتتبادل تجاربها مع المنظمة، حسب الاقتضاء، رهنأً بأحكام هذا الإطار وسياساته الخاصة الأربع وإجراءاته التشغيلية وغير ذلك من قواعد المنظمة وسياساتها وإجراءاتها المعمول بها. وينبغي أن تتاح هذه المساهمات للاطلاع العام، عند الاقتضاء، حيثما يكون ممكناً. وينبغي أن تتاح البيانات العلمية المحصلة للاطلاع العام.

الدعوة

- ١٩- الدعوة هي عمل من أجل إنكاء الوعي بالمسائل الصحية، بما في ذلك المسائل التي لا تحظى بالاهتمام الكافي؛ وتغيير السلوكيات لمصلحة الصحة العمومية؛ وتعزيز التعاون ومزيد من الاتساق بين الجهات الفاعلة غير الدول حيثما يلزم العمل المشترك.

التعاون التقني

- ٢٠- لأغراض هذا الإطار، يشير التعاون التقني إلى أشكال التعاون الأخرى مع الجهات الفاعلة غير الدول، حسبما يكون مناسباً، بشأن الأنشطة المتضمنة في برنامج العمل العام، بما في ذلك:

- تطوير المنتجات
- بناء القدرات
- التعاون التشغيلي في حالات الطوارئ
- المساهمة في تنفيذ سياسات المنظمة.

١ باستثناء انتداب الموظفين الذي تتناوله الفقرة ٤٧.

إدارة تضارب المصالح وسائر مخاطر المشاركة

- ٢١- تتطلب إدارة تضارب المصالح وسائر مخاطر المشاركة، تلافي تضارب المصالح بوسائل منها حسب الاقتضاء، سلسلة من الخطوات على النحو المبين أدناه:^١
- من الضروري أن تكون المنظمة على دراية بالجهات الفاعلة غير الدول التي تشارك معها. وعليه، يُطلب من كل جهة من الجهات الفاعلة غير الدول توفير جميع المعلومات^٢ التي تتصل بها وبأنشطتها وتتخذ المنظمة بعد ذلك ما يلزم من إجراءات العناية الواجبة.
 - تجري المنظمة تقديراً للمخاطر بهدف تحديد مخاطر المشاركة المحددة التي ترتبط بكل مشاركة مع جهة من الجهات الفاعلة غير الدول.
 - من الضروري تحقيق الاتساق في إدارة مخاطر المشاركة والتبليغ عنها فيما يخص كل مستوى من مستويات المنظمة الثلاثة وعلى نطاق المنظمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدير المنظمة المشاركة عبر أداة إلكترونية واحدة على نطاق المنظمة.^٣
 - تتولى الدول الأعضاء مراقبة مشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول بموجب الأحكام الواردة في الفقرتين ٦٧ و ٦٨.

تضارب المصالح

- ٢٢- ينشأ تضارب المصالح في ظروف يُحتمل أن تؤثر في ظلّها مصلحة ثانوية (مصلحة راسخة في حصيلة عمل المنظمة في مجال معين) أو في الحالات التي قد يبدو إلى حد معقول أنها تؤثر تأثيراً لا مبرراً له إما في الأحكام أو الإجراءات المهنية المتعلقة بمصلحة رئيسية (عمل المنظمة) من حيث استقلالها وموضوعيتها. ولا يعني وجود تضارب المصالح بجميع أشكاله وفي حد ذاته الإتيان بعمل غير ملائم بل يشير بالأحرى إلى وجود خطر الإتيان بمثل هذا العمل غير الملائم. ولا يتخذ تضارب المصالح شكلاً مالياً فحسب، بل يمكن أن يتخذ أشكالاً أخرى كذلك.
- ٢٣- والحالات الفردية لتضارب المصالح داخل المنظمة هي حالات تشمل الخبراء، بغض النظر عن وضعهم، والموظفين كذلك، وهي حالات سيجري تناولها وفقاً للسياسات الواردة في الفقرة ٤٩ من هذا الإطار.
- ٢٤- وجميع المؤسسات لديها مصالح متعددة مما يعني أن المنظمة تواجه غالباً مجموعة من المصالح المتقاربة والمتضاربة لدى المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وتضارب المصالح المؤسسي هو حالة قد تتأثر فيها دون مبرر مصلحة المنظمة الرئيسية على النحو المبين في دستورها، بتضارب مصلحة إحدى الجهات الفاعلة غير الدول على نحو يؤثر أو قد يبدو إلى حد معقول أنه يؤثر في استقلال عمل المنظمة وموضوعيته.

١ يستهدف الإطار تنظيم أوجه المشاركة المؤسسية وينسق تنفيذه تنسيقاً وثيقاً مع تنفيذ السياسات التنظيمية الأخرى التي تنظم تضارب المصالح على مستوى الأفراد (انظر الفقرة ٤٩).

٢ على النحو المحدد في الفقرة ٣٩.

٣ تستخدم المنظمة أداة إلكترونية لإدارة المشاركة. وسجل الجهات الفاعلة غير الدول هو الجزء المتاح للاطلاع العام من الأداة وتتيح هذه الأداة أيضاً وسيلة إلكترونية لتسيير العمل لأغراض إدارة المشاركة على المستوى الداخلي. وتستخدم أداة إلكترونية مماثلة لإدارة تضارب المصالح على المستوى الفردي بهدف المواءمة بين تنفيذ الإطار وتنفيذ السياسة بشأن إدارة حالات تضارب المصالح الخاصة بالخبراء.

٢٥- وإذ تدير المنظمة إدارة فعالة تضارب المصالح المؤسسي وسائر مخاطر المشاركة المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه، فإنها تهدف إلى تجنب السماح لتضارب مصالح جهة من الجهات الفاعلة غير الدول بممارسة تأثير لا مبرر له، أو يبدو إلى حد معقول على أنه كذلك، في عملية صنع القرار في المنظمة أو السيطرة على مصالحها؛

٢٦- وبالنسبة إلى المنظمة، قد تكون المخاطر المحتملة التي تنطوي عليها حالات تضارب المصالح المؤسسي أعلى المخاطر في أوضاع تتضارب فيها مصالح الجهات الفاعلة غير الدول، وخصوصاً المصالح الاقتصادية أو التجارية أو المالية، مع سياسات المنظمة المتعلقة بالصحة العمومية وولايتها الدستورية ومصالحها، ولاسيما استقلال المنظمة ونزاهتها في وضع السياسات والقواعد والمعايير.

العناية الواجبة وتقدير المخاطر

٢٧- عند النظر في إمكانية الانخراط في المشاركة، تجري الوحدة التقنية المعنية في الأمانة فحصاً أولياً لتحديد ما إذا كانت هذه المشاركة في مصلحة المنظمة وامتشية مع المبادئ المتعلقة بمشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول الواردة في الفقرة ٥ والأولويات المحددة في برنامج العمل العام والميزانية البرمجية. وإذا بدا أن ذلك هو الحال، ترجع الوحدة التقنية إلى **سجل الجهات الفاعلة غير الدول** وتطلب من الجهة المعنية من الجهات الفاعلة غير الدول، **حسب الحاجة**، أن توفر المعلومات الأساسية الخاصة بها. ثم تكمل الوحدة هذه المعلومات بوصف للمشاركة المقترحة وبتقييم تجربته للفوائد والمخاطر التي تنطوي عليها هذه المشاركة، حسب الحاجة.

٢٨- تقوم الوحدة التقنية بتقدير أولي. وإذا كانت المشاركة ذات مخاطر منخفضة، وذلك مثلاً بسبب طبيعتها المتكررة^١ أو لأنها لا تشتمل على وضع سياسات، وقواعد، ومعايير، يمكن أن تقوم الوحدة التقنية بإجراءات مبسطة للعناية الواجبة وتقدير المخاطر بتعديل الإجراءات الواردة في الفقرات من ٢٩ إلى ٣٦ وكذلك الفقرة ٣٩ واتخاذ القرار، والقيام بما هو ضروري من خطوات لضمان الامتثال الكامل للفقرات من ٥ إلى ٢٠٧. وتطبق الإجراءات كاملة على كل المشاركات الأخرى.

٢٩- وتتخذ المنظمة إجراءات العناية الواجبة، حفاظاً على نزاهتها، قبل المشاركة مع أي جهة من الجهات الفاعلة غير الدول، وتجري تقديراً للمخاطر. وتشير **العناية الواجبة** إلى خطوات المنظمة المتخذة للحصول على المعلومات المتعلقة بهذه الجهة والتحقق منها، وتكوين فهم واضح لمواصفات الجهة. وتشير العناية الواجبة إلى طبيعة الجهة المعنية من الجهات الفاعلة غير الدول في حين أن **تقدير المخاطر** يشير إلى تقدير أي مشاركة مقترحة معينة مع هذه الجهة.

٣٠- وتجمع إجراءات **العناية الواجبة** بين استعراض للمعلومات التي تنتجها الجهة المعنية من الجهات الفاعلة غير الدول وبحث عن المعلومات المتعلقة بالكيان المعني من مصادر أخرى وتحليل لجميع المعلومات المحصلة، مما يشمل إجراء فحص لمختلف مصادر المعلومات العامة والقانونية والتجارية بما يلي: وسائل الإعلام؛ وتقارير محلي الشركات والأدلة والمرتسمات في الموقع الإلكتروني للكيان؛ والمصادر العامة والقانونية والحكومية.

١ شريطة أن يكون قد تم قبلاً القيام بإجراءات العناية الواجبة وتقدير المخاطر وظلت طبيعة المشاركة على حالها.

٢ يرد وصف للإجراءات المبسطة للعناية الواجبة وتقدير المخاطر، والمعلومات التي ينبغي أن توفرها الجهات الفاعلة غير الدول وكذلك معايير المشاركات منخفضة المخاطر في الدليل الخاص بالموظفين.

- ٣١- وتتمثل الوظائف الأساسية المتصلة بإجراءات العناية الواجبة فيما يلي:
- توضيح طبيعة وأغراض الكيان المقترح أن يشارك مع المنظمة؛
 - توضيح مصلحة وأهداف الكيان المقترح أن يشارك مع المنظمة؛ في المشاركة مع المنظمة وما الذي يتوقعه في المقابل؛
 - تحديد الوضع القانوني للكيان ومجال أنشطته وعضويته وهيكل تصريف شؤونه ومصادر تمويله وتشكيله ونظامه الأساسي ولائحته الداخلية وحالات انتسابه؛
 - تحديد العناصر الرئيسية التي تبين تاريخ الكيان وأنشطته من حيث ما يلي: المسائل الصحية والإنسانية والمسائل المتعلقة بالعمل والمسائل البيئية والأخلاقية والتجارية والسمعة والصورة واستقرار الوضع المالي؛
 - يتم تحديد إذا ما كان ينبغي تطبيق الفقرة ٤٤ أو الفقرة ٤٥.

٣٢- وتسمح إجراءات العناية الواجبة أيضاً للأمانة بأن تصنّف لأغراض مشاركتها كل جهة من الجهات الفاعلة غير الدول فيما يتصل بفئة واحدة من ضمن الفئات الأربع للجهات الفاعلة غير الدول على أساس طبيعتها وأغراضها وتصريف شؤونها وتمويلها واستقلالها وعضويتها. ويُشار إلى هذا التصنيف في سجل الجهات الفاعلة غير الدول.

٣٣- المخاطر هي عبارة عن احتمال وقوع حدث ضار وإمكانية تأثيره في قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. ويجرى تقدير للمخاطر المرتبطة بمشاركة مقترحة بالإضافة إلى إجراءات العناية الواجبة. ويشمل ذلك تقدير المخاطر المرتبطة بالمشاركة مع إحدى الجهات الفاعلة غير الدول، وخصوصاً المخاطر الوارد وصفها في الفقرة ٧، ويجب إجراؤه دون الإخلال بنوع الجهة الفاعلة غير الدول.

إدارة المخاطر

٣٤- تتصل إدارة المخاطر بالعملية المفضية إلى اتخاذ قرار إداري، تقرر الأمانة بموجبه على نحو واضح ومبّرر الدخول في المشاركة،^١ أو مواصلة المشاركة أو المشاركة باتخاذ تدابير لتخفيف وطأة المخاطر أو عدم المشاركة أو التراجع عن مشاركة قائمة أو مقررة مع الجهات الفاعلة غير الدول. هذا قرار إداري تتخذه عادة الوحدة المشاركة مع جهة من الجهات الفاعلة غير الدول على أساس توصية من الوحدة المتخصصة المسؤولة عن اتخاذ إجراءات العناية الواجبة وتقدير المخاطر.

٣٥- تستعرض آلية مخصصة في الأمانة اقتراحات المشاركة المحالة إليها وتوصي بالمشاركة أو مواصلة المشاركة أو المشاركة باتخاذ تدابير لتخفيف وطأة المخاطر أو عدم المشاركة أو التراجع عن مشاركة قائمة أو مقررة مع الجهات الفاعلة غير الدول. ويكفل المدير العام، بالتعاون مع المدراء الإقليميين، التماسك والاتساق في تنفيذ وتفسير هذا الإطار على امتداد كل مستويات المنظمة.

٣٦- وتتبع المنظمة نهج إدارة المخاطر في سياق المشاركة ولا تقبل الدخول في المشاركة مع إحدى الجهات الفاعلة غير الدول إلا إذا كانت الفوائد من حيث المساهمة المباشرة أو غير المباشرة في الصحة العمومية والوفاء

١ بخلاف القرارات المتعلقة بالعلاقات الرسمية المبينة في الفقرات من ٥٠ إلى ٥٧.

بولاية المنظمة الوارد ذكرها في الفقرة ٦ تفوق أي مخاطر متبقية تنطوي عليها المشاركة مثلما تبينه الفقرة ٧، وكذلك ما يكرّس من وقت ويُكبّد من نفقات لإرساء المشاركة وصونها.

الشفافية

٣٧- تدار تفاعلات المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول إدارة شفافة. وتقدم المنظمة تقريراً سنوياً إلى الأجهزة الرئاسية عن مشاركتها مع الجهات الفاعلة غير الدول، بما فيها معلومات موجزة عما تقوم به الأمانة من العناية الواجبة وتقييم المخاطر وإدارتها بما في ذلك فريق تنسيق المشاركة ونتائج كذلك المنظمة للاطلاع العام المعلومات الملائمة عن مشاركتها مع الجهات الفاعلة غير الدول.

٣٨- **سجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول** هو أداة إلكترونية متاحة على شبكة الإنترنت للاطلاع العام تستخدمها الأمانة^١ لتوثيق المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وتنسيقها. ويحتوي السجل على معلومات موحّدة رئيسية تتيحها الجهات الفاعلة غير الدول^٢ وعلى أوصاف رفيعة المستوى لمشاركة المنظمة مع هذه الجهات الفاعلة.^٣

٣٩- وتطالب الجهات الفاعلة غير الدول المشاركة مع المنظمة بتوفير المعلومات عن مؤسستها. وتشمل هذه المعلومات الاسم والعضوية والوضع القانوني والغرض وهيكل تصريف الشؤون وتشكيل أجهزة صنع القرار الرئيسية والأصول والدخل السنوي ومصادر التمويل وحالات الانتساب الرئيسية ذات الصلة والموقع على شبكة الإنترنت وجهة أو أكثر من جهات التنسيق لاتصالات المنظمة.

٤٠- وعندما تتخذ الأمانة قراراً بشأن المشاركة مع جهة من الجهات الفاعلة غير الدول، يُنشر ملخص للمعلومات التي يتيحها هذا الكيان وتُحفظ في سجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول. وتقع المسؤولية عن دقة المعلومات التي تتيحها الجهة المعنية من الجهات الفاعلة غير الدول وتُنشر في السجل على عاتق هذه الجهة الفاعلة المعنية ولا تعبر عن تأييد المنظمة لها بأي شكل من الأشكال.

٤١- ويجب على الجهات الفاعلة غير الدول الموصوفة في السجل أن تحدّث كل سنة أو بناءً على طلب المنظمة ما تتيحها من معلومات خاصة بها. ويحدّد تاريخ المعلومات المدرجة في سجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول. أما المعلومات عن الكيانات التي لم تعد مشاركة مع المنظمة أو لم تحدّث المعلومات الخاصة بها، فيُشار إليها على أنها معلومات "محفوفة". ويمكن النظر في المعلومات المحفوظة من سجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول فيما يتصل بطلبات المشاركة المقدمة في المستقبل حسب الاقتضاء.

١ سجل الجهات الفاعلة غير الدول هو أداة من المستوى الأول تستخدمها الأمانة وهو يحتوي على أربعة مستويات من المعلومات كما يلي: مستوى متاح للاطلاع العام وآخر متاح للدول الأعضاء ومستوى عامل متاح للأمانة ومستوى رابع يضم معلومات سرية وحساسة لا يُتاح إلا لعدد محدود من الأفراد داخل الأمانة.

٢ تُوثّق المعلومات عن المساهمات المالية المتلقّاة من الجهات الفاعلة غير الدول في هذا السجل وفي بوابة الميزانية البرمجية على شبكة الإنترنت.

٣ ويغطي السجل مستويات المنظمة الثلاثة العالمي والإقليمي والقطري كما يتضمن الشراكات التي يتم استضافتها والبرامج المشتركة.

٤٢- علاوة على المعلومات المتاحة للاطلاع العام، يُتاح إلكترونياً للدول الأعضاء تقرير موجز عن إجراءات العناية الواجبة فيما يتعلق بالمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وعن تقديرات المخاطر وإدارتها. كما يُتاح للدول الأعضاء بناءً على طلبها الاطلاع على التقرير الكامل المتعلق بذلك بواسطة منصة مأمونة للوصول عن بعد.

٤٣- وتحفظ المنظمة كتيباً لإرشاد الجهات الفاعلة غير الدول في تفاعلها مع المنظمة بما يتماشى مع هذا الإطار. كما يُحفظ دليل للموظفين بشأن تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

الأحكام المحددة

٤٤- لا تشارك المنظمة مع دوائر صناعة التبغ أو الجهات الفاعلة غير الدول التي تعمل على تعزيز مصالح دوائر صناعة التبغ. ولا تشارك المنظمة دوائر صناعة الأسلحة.

المشاركة عندما ينبغي أن تتوخى المنظمة الحذر بوجه خاص

٤٥- تتوخى المنظمة الحذر بوجه خاص لاسيما لدى اتخاذ إجراءات العناية الواجبة وتقدير المخاطر وإدارة المخاطر عند المشاركة مع كيانات القطاع الخاص أو سائر الجهات الفاعلة غير الدول التي تؤثر سياستها أو أنشطتها سلباً على صحة الانسان ولا تتفق مع سياسات المنظمة وقواعدها ومعاييرها ولاسيما تلك المرتبطة بالأمراض غير السارية ومحدداتها.

الارتباط باسم المنظمة وشعارها

٤٦- يعترف الجمهور باسم المنظمة وشعارها كرمزين للنزاهة وضمان الجودة. وعليه، لا يُستخدم اسم المنظمة ومختصرها وشعارها لأغراض التسويق والإعلان التجاريين والترويجيين أو اقتراناً بذلك. ويتطلب أي استخدام لاسم المنظمة أو شعارها إذناً كتابياً صريحاً من المدير العام للمنظمة.^١

انتداب الموظفين

٤٧- لا تقبل المنظمة انتداب الموظفين من كيانات القطاع الخاص.

علاقة الإطار بسياسات منظمة الصحة العالمية الأخرى

٤٨- يحل هذا الإطار محل المبادئ التي تحكم العلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية^٢ والمبادئ التوجيهية للتفاعل مع المؤسسات التجارية من أجل تحقيق الحصائل الصحية المرجوة (التي أحاط المجلس التنفيذي علماً بها).^٣

١ انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.who.int/about/licensing/emblem/en/>.

٢ الوثائق الأساسية، الطبعة الثامنة والأربعون، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٤، الصفحات من ٩٧-١٠٢.

٣ انظر الوثيقة م٢٠١٧/١٠٧/٢٠٠١/٢، سجلات/٢، المحضر الموجز للجلسة الثانية عشرة (بالإنكليزية).

٤٩- ينسق تنفيذ السياسات المذكورة أدناه والمترتبة بمشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول ويوأم مع إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وفي حالة نشوء تنازع، يحال إلى المجلس التنفيذي من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

(أ) السياسات المتعلقة بمشاركة المنظمة في الشراكات الصحية العالمية وترتيبات الاستضافة.^١

(١) تستمد الشراكات التي يتم استضافتها شخصيتها القانونية من المنظمة وتخضع لقواعد ولوائح المنظمات. وبالتالي ينطبق الإطار على مشاركتها مع الجهات الفاعلة غير الدول. ويكون لديها هيكل رسمي لتصرف الشؤون، منفصل عن ذلك الخاص بالأجهزة الرئاسية للمنظمة، والذي يتم على أساسه اتخاذ القرارات بشأن الاتجاه وخطط العمل والميزانيات؛ وتكون أطر المساءلة البرمجية الخاصة بها مستقلة عن تلك الخاصة بالمنظمة. بنفس الطريقة ينطبق الإطار على الكيانات الأخرى التي يتم استضافتها والتي تخضع لقواعد ولوائح المنظمات.

(٢) تنظم مشاركة المنظمة في شراكات خارجية بموجب السياسة المتعلقة بمشاركة المنظمة في الشراكات الصحية العالمية وترتيبات الاستضافة. وينطبق إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول كذلك على مشاركة المنظمة في هذه الشراكات.^٢

(ب) اللوائح الخاصة بفرق الخبراء الاستشاريين واللجان والمبادئ التوجيهية لإعلان المصالح (خبراء منظمة الصحة العالمية). وإدارة علاقات المنظمة مع آحاد الخبراء والتي تحددها اللائحة التنفيذية لفرق الخبراء الاستشاريين واللجان^٣ والمبادئ التوجيهية لإعلان المصالح (خبراء المنظمة).

(ج) النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين. يخضع جميع الموظفين للنظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين، مع ملاحظة على وجه الخصوص الأحكام الخاصة فيها بإعلان المصالح: وفقاً للمادة ١-١ من لائحة الموظفين في المنظمة، "يتعهدون بالنهوض بأعباء ووظائفهم لا يحدوهم في سلوكهم سوى مصلحة منظمة الصحة العالمية وحدها".

(د) لوائح للدراسات والفرق العلمية والمؤسسات المتعاونة وغيرها من آليات التعاون. ويتم تنظيم التعاون العلمي من خلال اللوائح الخاصة بالدراسة والفرق العلمية والمؤسسات المتعاونة وغيرها من آليات التعاون.^٤

١ السياسة التي اعتمدها جمعية الصحة في القرار ج ص ٦٣-١٠ بشأن الشراكات والملحق ١.

٢ هيئة الدستور الغذائي هي هيئة حكومية دولية تمثل الجهاز الرئاسي لبرنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والذي لا يخضع حصراً لإدارة منظمة الصحة العالمية. وهناك هيئات فرعية تدعم هيئة الدستور الغذائي، ومنها لجان الدستور الغذائي ولجان التنسيق الإقليمية وأفرقة العمل. ويخضع تنظيم اجتماعات الهيئة واللجان، بما فيها لجان الخبراء المستقلين وأفرقة العمل للنظام الداخلي وسائر المقررات الإجرائية التي تعتمدها هيئة الدستور الغذائي.

٣ الوثائق الأساسية، الطبعة الثامنة والأربعون، جنيف: منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤، الصفحات من ١٢١ إلى ١٣٠.

٤ الوثائق الأساسية، الطبعة الثامنة والأربعون، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٤، الصفحات من ١٣١ إلى ١٣٨.

(هـ) اللائحة المالية والنظام المالي.

(١) تنظم المشتريات من السلع والخدمات بموجب اللائحة المالية والنظام المالي؛^١ ولا يغطي إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول هذه المشتريات، ولو أنه يغطي المساهمات المقدمة دون مقابل من الجهات الفاعلة غير الدول.

(٢) ينبغي اعتبار التمويل المقدم من الجهات الفاعلة غير الدول، مثله مثل سائر التمويل المقدم للمنظمة، جزءاً من الحوار الخاص بالتمويل وأن يُنظَّم بموجب اللائحة المالية والنظام المالي؛ وينظَّم هذا الإطار القرار المتعلق بقبول مثل هذه المساهمات المالية.

العلاقات الرسمية

٥٠- "العلاقات الرسمية" امتياز يُمكن للمجلس التنفيذي أن يمنحه للمنظمات غير الحكومية والرابطات التجارية الدولية والمؤسسات الخيرية التي شاركت ولا تزال تشارك مشاركة مستمرة ومنهجية^٢ لخدمة مصلحة المنظمة. وتتماشى أهداف كل هذه الكيانات وأنشطتها مع روح دستور المنظمة وأغراضه ومبادئه كما تسهم إسهاماً على نحو يُعتد به في النهوض بالصحة العمومية. ويُمكن للمنظمات ذات العلاقات الرسمية أن تحضر اجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمة، ولكنها تخضع بخلاف ذلك للقواعد نفسها التي تخضع لها الجهات الفاعلة غير الدول عند مشاركتها مع المنظمة.

٥١- الكيانات ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة تكون دولية من حيث عضويتها و/ أو نطاقها. ويكون لجميع الكيانات ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة دستور أو وثيقة أساسية مماثلة، ومقر رئيسي دائم، وجهاز رئاسي، وهيكل إداري، وقيد يحدِّث بانتظام في سَجَل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول.

٥٢- تستند العلاقات الرسمية إلى خطة تعاون بين المنظمة والكيان وتتضمن أهدافاً متفقاً عليها وتحدد الأنشطة لمدة السنوات الثلاث المُقبلة منظمّة وفقاً لبرنامج العمل العام والميزانية البرمجية وبما يتواءم مع هذا الإطار. وتُنشر هذه الخطة أيضاً في سَجَل المنظمة للجهات الفاعلة غير الدول. وتقدّم هذه المنظمات تقريراً سنوياً موجزاً عن التقدم المُحرز في تنفيذ خطة التعاون وسائر الأنشطة ذات الصلة يُنشر في سَجَل المنظمة للجهات الفاعلة غير الدول. ويجب أن تكون هذه الخطط غير معنية بالشواغل ذات الطبيعة التجارية أو المرتبطة بتحقيق الربح.

٥٣- وقد تنطوي المشاركة المستدامة والمنهجية للمنظمات غير الحكومية العاملة بشأن قضايا الصحة العالمية على إجراء البحوث والاضطلاع بالدعوة النشطة فيما يتعلق باجتماعات المنظمة وسياساتها وقواعدها ومعاييرها. ويمكن النظر في إقامة علاقات رسمية مع تلك المنظمات غير الحكومية على أساس مرور ثلاث سنوات على الأقل من اضطلاع المنظمات المذكورة بالأنشطة ووضعها لخطط عملها مستقبلاً بشأن إجراء البحوث والدعوة فيما يخص قضايا الصحة العمومية العالمية.

١ الوثائق الأساسية، الطبعة الثامنة والأربعون، جنيف: منظمة الصحة العالمية ٢٠١٤، الصفحات من ١٠٣ إلى ١١٣.

٢ يعني ذلك مشاركة منهجية تستمر لمدة سنتين على الأقل وفقاً لما هو موثق في سَجَل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول، ويُثبت تقييم كلا الطرفين أنها تحقق فائدة متبادلة. ولا يُعدّ الاقتصار على مشاركة كل طرف في اجتماعات الطرف الآخر مشاركة منهجية.

٥٤- والمجلس التنفيذي مسؤول عن اتخاذ القرار بشأن قبول دخول منظمات في علاقات رسمية مع المنظمة ويستعرض هذه الصفة كل ثلاث سنوات. ويجوز للمدير العام أن يقترح قبول دخول منظمات دولية غير حكومية ومؤسسات خيرية ورابطات تجارية دولية في علاقات رسمية مع المنظمة. ويُمكن للمدير العام أيضاً أن يقترح إجراء استعراض في وقت مبكر بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة في التعاون مع المنظمة المعنية.

٥٥- وتُدعى الكيانات ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة إلى المشاركة في دورات الأجهزة الرئاسية للمنظمة. ويشمل هذا الامتياز ما يلي:

- (أ) إمكانية تعيين ممثل للاشتراك، دون حق التصويت، في اجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمة أو في اجتماعات اللجان والمؤتمرات التي تتعقد تحت سلطتها؛
- (ب) إمكانية الإدلاء ببيان في إحدى الحالتين التاليتين: (١) إذا دعاها رئيس الاجتماع إلى الإدلاء ببيان؛ أو (٢) إذا قبل رئيس الاجتماع طلبها لدى مناقشة موضوع يحظى باهتمام الكيان المعني بصفة خاصة؛
- (ج) إمكانية تقديم البيان المشار إليه في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه قبل المناقشة لنشره على الموقع الإلكتروني المخصص.

٥٦- وينبغي أن تعيّن الجهات الفاعلة غير الدول المشاركة في اجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمة رئيساً لوفدها وأن تعلن عن حالات الانتساب الخاصة بمندوبيها. وينبغي أن يشمل هذا الإعلان وظيفة كل مندوب في الجهة الفاعلة غير الدول نفسها، وعند الاقتضاء، وظيفته في أي منظمة منتسبة.

٥٧- ويجوز للجان الإقليمية أن تضع إجراءً يمنح جهات أخرى فاعلة دولية وإقليمية ووطنية^١ غير الدول ليست ذات علاقات رسمية حق حضور اجتماعاتها مادام يُدار الإجراء وفقاً لهذا الإطار.

الإجراءات الخاصة بدخول المنظمات في علاقات رسمية مع المنظمة واستعراض وضعها

٥٨- ينبغي أن يستند طلب الدخول في علاقات رسمية إلى قيود محدثة في سجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول بتوفير جميع المعلومات الضرورية المطلوبة بشأن طبيعة الجهة الفاعلة وأنشطتها. وينبغي أن يشمل الطلب ملخصاً للمشاركة السابقة على النحو الموثق في سجل الجهات الفاعلة غير الدول وخطة ثلاثية السنوات للتعاون مع المنظمة تشترك الجهة الفاعلة والمنظمة في وضعها والموافقة عليها.

٥٩- وينبغي أن يصل خطاب موقع يشهد بدقة محتويات طلب إقامة العلاقات الرسمية ويقدم إلكترونياً إلى المقر الرئيسي، في موعد لا يتجاوز نهاية شهر تموز/ يوليو لكي يُقدّم إلى المجلس التنفيذي في دورته المعقودة في شهر كانون الثاني/يناير التالي. وتُستعرض طلبات الدخول في علاقة رسمية مع المنظمة لضمان استيفائها للمعايير المحددة والمتطلبات الأخرى المنصوص عليها في هذا الإطار. وينبغي أن تُحيل الأمانة الطلبات إلى أعضاء المجلس التنفيذي قبل ستة أسابيع من دورة المجلس التي تُعقد في كانون الثاني/يناير ويُنظر خلالها في هذه الطلبات.

١ طبقاً لأحكام المادة ٧١ من دستور المنظمة.

٦٠- وتنتظر لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، خلال دورة المجلس التي تعقد في كانون الثاني/يناير، في الطلبات المقدمة وتصدر توصياتها إلى المجلس في هذا الصدد. ويجوز للجنة أن تدعو ممثلاً لمنظمة تقدم طلباً إلى التحدث أمامها بشأن طلب هذه المنظمة. وإذا رُئي أن المنظمة التي تقدم الطلب لا تستوفي المعايير المتبعة يجوز للجنة، حرصاً على الحفاظ على شراكة مثمرة متواصلة تقوم على أساس أهداف محددة وتدعمها دلائل على مشاركة ناجحة سابقة ووجود إطار لأنشطة تعاونية قادمة، أن توصي بإرجاء النظر في طلب ما أو رفضه.

٦١- ويقرر المجلس، بعد دراسة توصيات اللجنة، ما إذا كان يجب قبول منظمة ما للدخول في علاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية أو لا. ولا يُنظر عادة في طلب تقدمه منظمة غير حكومية للمرة الثانية إلا بعد انقضاء سنتين على قرار المجلس بشأن الطلب الأول.

٦٢- ويبلغ المدير العام كل منظمة بقرار المجلس بشأن طلبها. ويوثق المدير العام القرارات التي تتخذها الأمانة والمجلس التنفيذي بشأن الطلبات المقدمة من الجهات الفاعلة غير الدول، ويوضح هذا الوضع في سجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول، ويحتفظ بقائمة بأسماء المنظمات التي تم قبولها للدخول في علاقات رسمية مع المنظمة.

٦٣- وينبغي للكيانات ذات العلاقات الرسمية والأمانة تحديد جهات لتنسيق التعاون تكون مسؤولة عن تبليغ بعضها البعض وتبليغ منظماتها بأي تطورات تطرأ على تنفيذ خطة التعاون وتكون أول جهات اتصال في حال حدوث أي تغييرات أو مشكلات.

٦٤- ويستعرض المجلس، من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة له، التعاون مع كل جهة من الجهات الفاعلة غير الدول والتي دخلت في علاقات رسمية كل ثلاث سنوات ويقرر ما إذا كان من المستحسن الإبقاء على العلاقات الرسمية مع المنظمات أو إرجاء القرار بشأن الاستعراض إلى العام التالي. ويوزع استعراض المجلس للجهات الفاعلة غير الدول على فترة ثلاث سنوات بحيث يجري استعراض ثلث الكيانات التي دخلت في علاقات رسمية كل عام.

٦٥- ويجوز للمدير العام أن يقترح إجراء استعراض في وقت مبكر للعلاقات الرسمية التي تتمتع بها إحدى الجهات الفاعلة غير الدول مع المنظمة من قبل المجلس التنفيذي من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في حال وجود مسائل، مثل الإخفاق في أداء الكيان لدوره في خطة التعاون، أو عدم التواصل مع المنظمة، أو عدم استيفاء الجهة الفاعلة غير الدول لمتطلبات التبليغ، أو تغيير طبيعة المنظمة المعنية أو نشاطها، أو عدم استيفائها لمعايير القبول، أو وجود أي مخاطر جديدة محتملة تهدد التعاون.

٦٦- ويجوز للمجلس أن يضع حداً للعلاقات الرسمية إذا اعتبر أن العلاقات لم تعد ملائمة أو ضرورية تبعاً لتغير البرامج أو لظروف أخرى. وبالمثل، يجوز للمجلس تعليق العلاقات الرسمية أو وضع حد لها إذا لم تعد منظمة ما تستوفي المعايير المنطبقة لدى إقامة تلك العلاقات أو أخفقت في تحديث المعلومات الخاصة بها والتبليغ عن التعاون في سجل الجهات الفاعلة غير الدول أو أخفقت في القيام بدورها في برنامج التعاون المتفق عليه.

مراقبة المشاركة

٦٧- يتولى المجلس التنفيذي، من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة له، مراقبة تنفيذ إطار مشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول ويقترح إدخال تنقيحات على الإطار كما يمكنه منح امتياز التمتع بعلاقات رسمية مع المنظمة للمنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والرابطات التجارية الدولية.

٦٨- وتتولى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي مهام الاستعراض والإرشاد وتقديم التوصيات إلى المجلس التنفيذي حسب الاقتضاء بخصوص ما يلي:

(أ) مراقبة تنفيذ المنظمة لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، بما في ذلك ما يلي:

(١) النظر في التقرير السنوي الخاص بالمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول المقدم من المدير العام

(٢) أي أمر آخر يتعلق بالمشاركة يحيله المجلس إلى اللجنة

(ب) الكيانات ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة، بما في ذلك ما يلي:

(١) اقتراحات بشأن قبول دخول جهات فاعلة غير الدول في علاقات رسمية مع المنظمة

(٢) استعراض تجديد وضع الكيانات ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة

(ج) أي اقتراحات عند اللزوم بإدخال تنقيحات على إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

عدم الامتثال لهذا الإطار

٦٩- يمكن لعدم الامتثال أن يشمل ضمن جملة أمور أخرى ما يلي: حالات التأخير ذات الشأن في توفير المعلومات لسجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول؛ وتوفير معلومات خاطئة واستخدام المشاركة مع المنظمة لأغراض أخرى بخلاف حماية الصحة العمومية وتعزيزها مثل أغراض التسويق والإعلان التجاريين والترويجين؛ وإساءة استعمال اسم المنظمة وشعارها؛ ومحاولة التأثير بدون داع؛ وإساءة استعمال الامتيازات الممنوحة بموجب العلاقات الرسمية.

٧٠- ويمكن أن يكون لعدم امتثال إحدى الجهات الفاعلة غير الدول لأحكام هذا الإطار عواقب على الكيان المعني بعد تنفيذ الإجراءات الواجبة التي تشمل تنبيهاً وتحذيراً وخطاباً بالتوقف والامتناع ورفضاً لتجديد المشاركة ووضع حدٍّ للمشاركة. ويمكن توقع قيام المجلس التنفيذي بمراجعة وضع العلاقات الرسمية، كما يمكن أن يكون عدم الامتثال سبباً في عدم تجديد العلاقات الرسمية. وباستثناء حالات عدم الامتثال المهمة والمتعمدة، لا ينبغي استبعاد الجهة الفاعلة غير الدول المعنية تلقائياً من أوجه المشاركة الأخرى مع المنظمة.

٧١- وأي مساهمة مالية ترد إلى المنظمة، ويكتشف لاحقاً أنها لا تمثل لأحكام هذا الإطار، تُعاد إلى الجهة المساهمة.

التنفيذ

٧٢- تمشياً مع المبادئ الموضحة في الفقرة ٥، سيُنفذ هذا الإطار بأكمله على نحو يدير ويدعم مشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول سعياً إلى تحقيق أهداف الصحة العمومية، بما في ذلك من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، مع حماية نزاهة المنظمة واستقلالها ومصداقيتها وسمعتها في الوقت ذاته.

٧٣- عند تطبيق هذا الإطار، وعند الاستجابة لأحداث الصحة العمومية الحادة الموضحة في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أو غيرها من الطوارئ التي تترتب عليها عواقب صحية، سيعمل المدير العام وفقاً لدستور المنظمة^١ والمبادئ المحددة في هذا الإطار. وعند قيام المدير العام بذلك، يجوز له إبداء المرونة حسب ما قد يقتضيه تطبيق الإجراءات الخاصة بهذا الإطار في تلك الاستجابة، عندما يرى ضرورة لإبداء المرونة، وفقاً للمسؤوليات التي تضطلع بها المنظمة بوصفها قائد مجموعة الصحة، وضرورة المشاركة بسرعة وعلى نطاق واسع مع الجهات الفاعلة غير الدول من أجل التنسيق والتوسع وتقديم الخدمات^٢. وسيتولى المدير العام إخطار الدول الأعضاء باستخدام الوسائل الملائمة^٣، بما في ذلك الرسائل الخطية على وجه الخصوص، دون تأخير لا مبرر له عندما تتطلب هذه الاستجابة إبداء المرونة، وأن يدرج موجزاً للمعلومات والمسوغات التي تبرر هذه المرونة في التقرير السنوي بشأن المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

رصد الإطار وتقييمه

٧٤- سيرصد تنفيذ الإطار رسداً داخلياً ومستمرّاً عن طريق فريق تنسيق المشاركة ومن جانب المجلس التنفيذي عبر لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في التقرير السنوي عن المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وتقييم المعلومات المتاحة في السجل الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول.

٧٥- وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء تقييم دوري لتنفيذ الإطار. كما تقدّم نتائج هذا التقييم إلى جانب أي اقتراحات بشأن تقيح الإطار إلى المجلس التنفيذي عن طريق لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

١ تشمل المادة ٢(د) من دستور المنظمة.

٢ مع مراعاة القرار جص ٦٥٤-٢٠ بشأن استجابة منظمة الصحة العالمية، ودورها بصفتها قائد مجموعة الصحة، في مجال تلبية الطلبات الصحية المتنامية في الطوارئ الإنسانية.

٣ بما في ذلك على النحو الموضح في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/182 (تعزيز تنسيق تقديم مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية في حالات الطوارئ)، الذي يحدد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، واللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).

سياسة المنظمة وإجراءاتها التشغيلية بشأن المشاركة مع المنظمات غير الحكومية

١- تتنظم هذه السياسة على وجه التحديد مشاركة المنظمة مع المنظمات غير الحكومية حسب نوع التفاعل^١ وتتنطبق الأحكام الخاصة بالإطار الجامع أيضاً على جميع أشكال المشاركة مع المنظمات غير الحكومية.

المشاركة

مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات المنظمة^٢

٢- يمكن للمنظمة أن تدعو المنظمات غير الحكومية إلى المشاركة في المشاورات، وجلسات الاستماع أو غيرها من الاجتماعات وفقاً للفقرة ١٥ من الإطار الجامع. ويمكن أن تُجرى هذه المشاورات وجلسات الاستماع عبر شبكة الإنترنت أو وجهاً لوجه،

٣- وتستند المشاركة في الاجتماعات الأخرى إلى مناقشة بند تهتم به المنظمة غير الحكومية اهتماماً خاصاً، وتضيف المشاركة فيه قيمة إلى مداوات الاجتماع. وتجرى هذه المشاركة من أجل تبادل المعلومات والآراء، ولكنها لا تجرى أبداً من أجل إبداء المشورة.

٤- وتعتمد طبيعة مشاركة المنظمات غير الحكومية على نوع الاجتماع المعني. وتتولى الأجهزة الرئاسية للمنظمة أو الأمانة تحديد الشكل، والطرائق، وكيفية مشاركة المنظمات غير الحكومية في المشاورات، وجلسات الاستماع، وغيرها من الاجتماعات على أساس كل حالة على حدة. وينبغي إتاحة المشاركة والمدخلات الواردة من المنظمات غير الحكومية علناً، كلما كان ذلك ممكناً. فالمنظمات غير الحكومية لا تشارك في أي عملية لصنع القرار في المنظمة.

مشاركة الأمانة في الاجتماعات التي تنظمها المنظمات غير الحكومية

٥- يمكن للمنظمة أن تنظم اجتماعات مشتركة أو أن تشارك في رعاية اجتماعات تنظمها المنظمات غير الحكومية، مادام بالإمكان الحفاظ على نزاهة المنظمة واستقلالها وسمعتها مادامت هذه المشاركة تُسهم في تحقيق أغراض المنظمة التي ينص عليها برنامج العمل العام. ويمكن لموظفي المنظمة المشاركة، وفقاً لقواعد المنظمة الداخلية. ولن تأول المنظمة غير الحكومية مشاركة المنظمة على أنه نوع من الدعم أو التأييد الرسمي للاجتماع كما توافق على عدم استخدام مشاركة المنظمة لأغراض ترويجية.

السياسات الخاصة والإجراءات التشغيلية

٦- تُدار مشاركة المنظمة في اجتماعات المنظمات غير الحكومية بصفقتها مشاركة في التنظيم أو الرعاية أو بأعضاء حلقات النقاش أو المتحدثين طبقاً لأحكام هذا الإطار.

١ انظر الفقرات من ١٤ إلى ٢٠ من الإطار الجامع للاطلاع على أنواع التفاعلات الخمسة.

٢ غير دورات الأجهزة الرئاسية التي تنظمها سياسة إدارة شؤون المشاركة.

الموارد

٧- يُمكن للمنظمة أن تقبل المساهمات المالية والعينية المقدمة من المنظمات غير الحكومية مادامت هذه المساهمات تندرج ضمن برنامج العمل العام للمنظمة، ولا تُوجد تضارباً في المصالح، وتُدار وفقاً للإطار، وتمتثل للوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها الأخرى ذات الصلة.

٨- ينبغي أن يخضع قبول المساهمات (سواء النقدية أو العينية) للشروط التالية:

- (أ) لا يشكل قبول المنظمة للمساهمة تركزية من جانبها لهذه المنظمة غير الحكومية؛
- (ب) لا يمنح قبول المساهمة الجهة المساهمة أي امتيازات أو مزايا؛
- (ج) لا يتيح قبول المساهمة للجهة المساهمة أي فرص لإسداء المشورة بشأن إدارة أو تنفيذ الأنشطة التشغيلية أو التأثير عليها أو المشاركة فيها أو تولي زمام قيادتها؛
- (د) تحتفظ المنظمة بحقها في ممارسة السلطة التقديرية في رفض مساهمة دون تقديم أي تفسير آخر.

٩- ويمكن للمنظمة أن تقدم الموارد إلى منظمة غير حكومية من أجل تنفيذ عمل معين وفقاً للميزانية البرمجية واللائحة المالية والنظام المالي وغيرها من القواعد والسياسات المنطبقة. وقد تستهدف هذه الموارد دعم مشروع من مشاريع المؤسسة ترى المنظمة أنه يستحق الدعم ويتسق مع برنامج عملها العام أو دعم مشروع تتولى المنظمة تنظيمه أو تنسيقه. والدعم المقدم هو عبارة عن منحة في الحالة الأولى وخدمة في الحالة الثانية.

السياسات والاجراءات التشغيلية المحددة

١٠- ينبغي أن يخضع قبول الموارد من منظمة غير حكومية لأحكام هذا الإطار وغيره من قواعد المنظمة ومبادئها التوجيهية ذات الصلة مثل النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين، واللائحة المالية والنظام المالي، وسياسات المنظمة التي تحكم المشتريات، والمبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن التبرعات من الأدوية، ومبادئها التوجيهية بشأن التبرعات من معدات الرعاية الصحية.

١١- ولأغراض الشفافية، يجب على المنظمة الإقرار علناً بالمساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية، بما يتماشى مع سياسات المنظمة وممارساتها.

١٢- ويصاغ الإقرار عادة على النحو التالي: "تُقر منظمة الصحة العالمية مع الامتثال بالمساهمة المالية المقدمة من [المنظمة غير الحكومية] لأغراض [وصف الحصيلة أو النشاط]".

١٣- وتُدرج المساهمات الواردة من المنظمات غير الحكومية في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة الخاصة بالمنظمة، وكذلك بوابة الميزانية البرمجية على شبكة الإنترنت وسجل المنظمة للجهات الفاعلة غير الدول.

١٤- ولا يجوز للمنظمات غير الحكومية أن تستخدم في موادها التي تستهدف التسويق والإعلان التجاريين والترويجيين كونها قدمت مساهمة.^١ ولكن يمكنها الإشارة إلى مساهمتها في تقاريرها السنوية أو الوثائق المماثلة.

١ وفقاً للفقرة ٤٦ من الإطار الجامع.

وعلاوة على ذلك، يمكنها ذكر المساهمة في مواقعها الإلكترونية وفي منشورات غير ترويجية خاصة، شريطة أن يجري الاتفاق مع المنظمة على المحتوى والسياق.

البيئات

١٥- يجوز للمنظمات غير الحكومية أن تقدم المعلومات المحدثة والمعارف الخاصة بها عن المسائل التقنية وأن تتبادل خبراتها مع المنظمة حسب الاقتضاء، بموجب أحكام الإطار الجامع وهذه السياسة والإجراءات التشغيلية المحددة وسائر قواعد المنظمة وسياساتها وإجراءاتها المنطبقة. وينبغي كلما أمكن إتاحة مثل هذه المساهمات أمام الجمهور، حسب الاقتضاء. كما ينبغي إتاحة البيئات المولدة أمام الجمهور.

الدعوة

١٦- تتعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية في الدعوة في مجال الصحة وإذكاء الوعي بالمسائل الصحية؛ ومن أجل تغيير السلوكيات لمصلحة الصحة العمومية؛ ومن أجل تعزيز التعاون والاتساق بين الجهات الفاعلة غير الدول حيثما يلزم العمل المشترك.

١٧- تُشجّع المنظمات غير الحكومية على نشر سياسات المنظمة ومبادئها التوجيهية وقواعدها ومعاييرها وغير ذلك من الأدوات من خلال شبكاتها.

١٨- تُشجّع المنظمة المنظمات غير الحكومية على تنفيذ سياسات وقواعد ومعايير المنظمة والدعوة إلى تنفيذها. وتشارك المنظمة في حوار مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز سبل تنفيذ سياسات المنظمة وقواعدها ومعاييرها.^١

١٩- ولا يمكن أن تتعاون المنظمات غير الحكومية مع المنظمة في مجال الدعوة إلى تنفيذ سياسات المنظمة أو قواعدها أو معاييرها إلا إذا التزمت بتنفيذ هذه السياسات والقواعد والمعايير بأكملها. ولا يُعد التنفيذ الجزئي أو الانتقائي مقبولاً.

التعاون التقني

٢٠- يجوز أن تتشارك المنظمة مع المنظمات غير الحكومية في مجال التعاون التقني على النحو المحدد في الفقرة ٢٠ من الإطار الجامع، وهو تعاون يُشجّع على الاضطلاع به ويجب أن يصب في مصلحة المنظمة، وأن يدار وفقاً للإطار الجامع ولهذه السياسة من أجل حماية المنظمة، وعلى وجه الخصوص، عملها الخاص بوضع القواعد من أي تدخل لا مبرر له أو تضارب في المصالح وضمن عدم التدخل في وظيفة المنظمة الاستشارية للدول الأعضاء.

١ يُتوقع من المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع المنظمة أن تمتثل لسياسات المنظمة الخاصة بالصحة العمومية في المجالات مثل السلامة الغذائية والسلامة الكيميائية والترويج الأخلاقي لمنتجات الأدوية الطبية ومكافحة التبغ والأمراض غير السارية والصحة والسلامة في العمل.

سياسة المنظمة وإجراءاتها التشغيلية بشأن المشاركة مع كيانات القطاع الخاص

- ١- تنظم هذه السياسة تحديداً مشاركة المنظمة مع كيانات القطاع الخاص بحسب نوع التفاعل،^١ وتطبق أيضاً أحكام الإطار العامة على جميع أنواع المشاركة مع كيانات القطاع الخاص.
- ٢- وعند المشاركة مع كيانات القطاع الخاص، ينبغي مراعاة أن أنشطة المنظمة تؤثر على القطاع التجاري على نحو أوسع نطاقاً، بوسائل من بينها، إرشاداتها الخاصة بالصحة العمومية، وتوصياتها بشأن القواعد المعيارية مثلاً، أو غير ذلك من الأعمال التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تكاليف المنتجات وطلب السوق وربحية السلع والخدمات المحددة.
- ٣- وإذ تشارك المنظمة مع كيانات القطاع الخاص، تهدف إلى العمل على أساس الحياد التنافسي.

المشاركة

مشاركة كيانات القطاع الخاص في اجتماعات المنظمة^٢

- ٤- بإمكان المنظمة أن تدعو كيانات القطاع الخاص للمشاركة في مشاورات أو جلسات استماع أو غيرها من الاجتماعات وفقاً للفقرة ١٥ من الإطار الجامع. وهي مشاورات وجلسات استماع يمكن إجراؤها عبر الإنترنت أو وجهاً لوجه.
- ٥- وتتم المشاركة في سائر الاجتماعات على أساس مناقشة بند يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى كيان القطاع الخاص، وتضيف المشاركة فيه قيمة إلى مداولات الاجتماع. وتجري هذه المشاركة من أجل تبادل المعلومات والآراء، ولكنها لا تجرى أبداً بقصد إبداء المشورة.
- ٦- وتعتمد طبيعة مشاركة كيانات القطاع الخاص على نوع الاجتماع المعني. وتحدد الأجهزة الرئاسية للمنظمة أو الأمانة شكل، وطرائق، وكيفية مشاركة كيانات القطاع الخاص في المشاورات وجلسات الاستماع، وغيرها من الاجتماعات على أساس كل حالة على حدة. وينبغي أن تكون مشاركة كيانات القطاع الخاص ومدخلاتها متاحة علناً، كلما كان ذلك ممكناً. ولا تشارك كيانات القطاع الخاص في أي عملية صنع قرار للمنظمة.

إشراك الأمانة في الاجتماعات التي تنظمها كيانات القطاع الخاص أو ترعاها

- ٧- بإمكان موظفي المنظمة أن يشاركوا في اجتماعات تنظمها كيانات القطاع الخاص طالما أمكن الحفاظ على نزاهة المنظمة واستقلالها وسمعتها، وطالما أن هذه المشاركة تسهم في تحقيق أغراض المنظمة الواردة في برنامج العمل العام. ولا ينبغي أن تأوّل كيانات القطاع الخاص مشاركة المنظمة على أنه نوع من الدعم أو التأييد

١ انظر الفقرات من ١٤ إلى ٢٠ من الإطار الجامع للاطلاع على أنواع التفاعلات الخمسة.

٢ غير دورات الأجهزة الرئاسية التي تنظمها سياسة إدارة شؤون المشاركة.

الرسمي تقدمه المنظمة إلى الاجتماع، كما توافق على عدم استخدام مشاركة المنظمة لأغراض تجارية و/ أو ترويجية.

السياسات والإجراءات التشغيلية المحددة

٨- تُدار مشاركة موظفي المنظمة في اجتماعات كيانات القطاع الخاص بصفتها مشاركة بأعضاء حلقات النقاش أو المتحدثين أو بأي صفة أخرى، بموجب أحكام الإطار الجامع وهذه السياسة المحددة.

٩- ولا تشارك المنظمة في رعاية الاجتماعات التي تنظمها كيانات القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي، على أن بمقدورها أن تشارك في رعاية اجتماع تستعين فيه الجهات العلمية المبادرة بخدمات جهة تجارية لتنظيم المؤتمرات لمعالجة النواحي اللوجيستية، شريطة ألا تسهم تلك الجهة التجارية في المحتوى العلمي للاجتماع.

١٠- ولا تشارك المنظمة في رعاية ما يُعقد من اجتماعات تنظمها الجهات الفاعلة الأخرى عندما يشترك كذلك في رعايتها واحد أو أكثر من كيانات القطاع الخاص ذات الصلة بالصحة. وينبغي أن تخضع الحالات الأخرى للرعاية المشتركة للاجتماعات التي تنظمها الجهات الفاعلة الأخرى والتي تشترك كذلك في رعايتها كيانات القطاع الخاص التي لا تتصل بالصحة للاستعراض على أساس كل حالة على حدة ولأحكام هذا الإطار.

١١- ولا يجوز إقامة المعارض التجارية في مباني المنظمة وأثناء اجتماعاتها.

١٢- ولا تشارك المنظمة في رعاية المعارض التجارية في إطار الاجتماعات التي تنظمها كيانات القطاع الخاص أو تلك التي تنظمها جهات فاعلة أخرى.

الموارد

١٣- يتوقف مستوى المخاطر المقترنة بقبول الموارد المقدمة من كيانات القطاع الخاص على مجال نشاط الكيان التابع للقطاع الخاص وعلى أنشطة المنظمة التي تُستخدم لأجلها الموارد وطرائق تقديم المساهمات.

(أ) يجوز قبول الأموال من كيانات القطاع الخاص التي لا يتعلق عملها بعمل المنظمة، شريطة ألا تكون هذه الكيانات مشتركة في أي نشاط أو مرتبطة بصلات وثيقة مع أي كيان لا يتماشى مع ولاية المنظمة وعملها.

(ب) لا يجوز التماس أو قبول المساهمات المالية من كيانات القطاع الخاص إذا كانت لها مصلحة تجارية مباشرة في حصائل المشروع الذي تستهدفه مساهمتها، سواء أكانت هذه المصلحة تخص الكيان نفسه أو تخص شركات تابعة له، إلا في حال صدور الموافقة على ذلك وفقاً للأحكام الخاصة بالتجارب السريرية أو تطوير المنتجات (انظر الفقرة ٣٦ أدناه).

(ج) لن تذل الأحكام الواردة في الفقرة ١٣ (ب) بالآليات المحددة مثل إطار التأهب للأنتفلونزا الجائحة (إطار التأهب) الذي وضعته جمعية الصحة والذي يُعنى بتلقي الموارد وتجميعها.^١

١ وفقاً للفقرة ١٧ من الإطار الجامع.

(د) ينبغي توخي الحذر في قبول التمويل من كيانات القطاع الخاص التي لها مصلحة وإن كانت غير مباشرة في حصيلة المشروع (أي ارتباط النشاط بمجال اهتمام هذا الكيان، ولكن لا يوجد تضارب على نحو ما أُشير إليه أعلاه). وفي هذه الحالة، ينبغي أن تُدعى المؤسسات التجارية الأخرى التي لها مصلحة مماثلة غير مباشرة إلى المساهمة، وذكر السبب بوضوح إذا ما تعذر ذلك. وكلما زاد حجم المساهمة المقدمة من مصدر واحد لزم توخي المزيد من الحذر لتجنب احتمال تضارب المصالح أو ما قد يبدو على أنه ارتباط غير ملائم بأحد المساهمين.

١٤- أما المساهمات المالية والعينية المقدمة من كيانات القطاع الخاص إلى برامج المنظمة، فهي لا تُقبل إلا إذا توافرت فيها الشروط التالية:

- (أ) لا تُستخدم المساهمة في العمل الخاص بوضع القواعد؛
- (ب) إذا ما استُخدمت المساهمة في أنشطة أخرى غير العمل الخاص بوضع القواعد مع احتمال أن يكون للكيان التابع للقطاع الخاص مصلحة تجارية في هذه الأنشطة، ينبغي صراحة أن تفوق الفائدة التي تعود على الصحة العمومية من هذه المشاركة المخاطر التي يُحتمل أن تنشأ عنها؛
- (ج) لا يمكن أن تؤدي نسبة التمويل المقدم من القطاع الخاص لأي نشاط إلى أن يصبح استمرار البرنامج متوقفاً على هذا الدعم؛
- (د) لا يشكل قبول المنظمة للمساهمة تزكية من جانبها لهذا الكيان التابع للقطاع الخاص، أو لأنشطته أو منتجاته أو خدماته؛
- (هـ) لا يجوز للجهة المساهمة استخدام نتائج عمل المنظمة لأغراض تجارية أو السعي إلى الترويج لمساهماتها في موادها الترويجية؛
- (و) لا يمنح قبول المساهمة الجهة المساهمة أي امتيازات أو مزايا؛
- (ز) لا يتيح قبول المساهمة للجهة المساهمة أي فرص لإسداء المشورة بشأن إدارة أو تنفيذ الأنشطة التشغيلية أو التأثير عليها أو المشاركة فيها أو تولي زمام قيادتها؛
- (ح) تحتفظ المنظمة بحقها في ممارسة السلطة التقديرية في رفض مساهمة دون تقديم أي تفسير آخر.

١٥- ينبغي أن يخضع قبول الموارد من كيانات القطاع الخاص لأحكام هذا الإطار وغيره من قواعد المنظمة ومبادئها التوجيهية ذات الصلة مثل النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين، واللائحة المالية والنظام المالي، وسياسات المنظمة التي تحكم المشتريات، والمبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن التبرعات من الأدوية ومبادئها التوجيهية بشأن التبرعات من معدات الرعاية الصحية.

١٦- ولأغراض الشفافية، يجب على المنظمة الإقرار علناً بالمساهمات المقدمة من كيانات القطاع الخاص، بما يتماشى مع سياسات المنظمة وممارساتها.

١٧- وعادةً ما تُصاغ حالات الإقرار على النحو التالي: "تُقر منظمة الصحة العالمية مع الامتثال للمساهمة المالية المقدمة من [الكيان التابع للقطاع الخاص] لأغراض [بيان الحصيلة أو النشاط]".

١٨- وتُدرج المساهمات الواردة من كيانات القطاع الخاص في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة الخاصة بالمنظمة، وكذلك في البوابة الإلكترونية الخاصة بالميزانية البرمجية والسجل الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول.

١٩- ولا يجوز لكيانات القطاع الخاص استخدام مسألة كونها قدمت مساهمة في موادها المستخدمة في الأغراض التجارية والترويجية والتسويقية والدعائية،^١ ولكن يجوز لتلك الكيانات الإشارة إلى مساهمتها في تقاريرها السنوية أو في وثائق تماثلها. وإضافة إلى ذلك يجوز لكيانات القطاع الخاص ذكر المساهمة على مواقعها الإلكترونية وفي المنشورات الخاصة غير الترويجية، شريطة الاتفاق مع المنظمة على المحتوى والسياق.

التبرع بالأدوية والتكنولوجيات الأخرى المتعلقة بالصحة^٢

٢٠- ينبغي استيفاء المعايير التالي ذكرها لدى تحديد مدى مقبولية التبرعات الكبيرة الحجم من الأدوية والمنتجات الأخرى المتعلقة بالصحة.

(أ) وجود بيانات دامغة تدل على مأمونية المنتج ونجاعته في دواعي الاستعمال التي يهدف إليها التبرع به واعتماد المنتج أو التصريح باستخدامه لهذه الدواعي في البلد المتلقي إضافة إلى تفضيل أن يكون المنتج مدرجاً في قائمة المنظمة النموذجية للأدوية الأساسية الخاصة بهذه الدواعي.

(ب) تحديد المعايير الموضوعية والمبررة لاختيار المتلقين من البلدان أو المجتمعات المحلية أو المرضى وجواز فرض أوجه المرونة في حالات الطوارئ.

(ج) وجود نظام قائم للإمداد ومراعاة أساليب منع الإهدار والسرقة وسوء الاستخدام (بما في ذلك تسرب المنتج إلى السوق).

(د) إعداد برنامج للتدريب والإشراف يستهدف جميع الموظفين المشاركين في الإدارة الفعالة لأنشطة الإمداد والتخزين والتوزيع في جميع المراحل بدءاً من الجهة المانحة ووصولاً إلى المستخدم النهائي.

(هـ) عدم اتسام التبرع بالأدوية والمنتجات الأخرى المتعلقة بالصحة بطابع ترويجي، فيما يتعلق بالشركة نفسها أو بقدر ما تكوّن طلباً على المنتجات لا يمكن استمراره بعد انتهاء التبرع.

(و) عدم قبول المنظمة لمنتجات تنتهي مدة صلاحيتها.

(ز) الاتفاق مع البلدان المتلقيّة على خطة لإنهاء التبرع تدريجياً.

(ح) وضع نظام لرصد تفاعلات المنتج الضائرة بمشاركة الشركة المتبرعة.

٢١- وتُحدد قيمة التبرعات من الأدوية والمنتجات الأخرى المتعلقة بالصحة وتسجل رسمياً في البيانات المالية المراجعة وسجل المنظمة للجهات الفاعلة غير الدول، بالتشاور مع الإدارة المعنية بالشؤون المالية في المنظمة.

١ وفقاً للفقرة ٤٦ من الإطار الجامع.

٢ تتمشي مثل هذه التبرعات مع المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات: المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والشبكة المسكونية للمستحضرات الصيدلانية والاتحاد الدولي للمستحضرات الصيدلانية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشركاء الدوليين في مجال الصحة والشراكة من أجل جودة التبرعات الطبية وجهات أخرى بشأن تبرعات الأدوية - التي نقتت عام ٢٠١٠، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١.

المساهمات المالية من أجل التجارب السريرية

٢٢- تؤخذ المساهمات المالية التي تقدمها مؤسسة تجارية وتستهدف تجربة سريرية تُجرى على أحد المنتجات المسجلة الملكية لتلك الشركة وتتولى المنظمة الترتيب لها في الاعتبار على أساس كل حالة على حدة ويتخذ فريق تنسيق المشاركة على الدوام القرار بشأنها، باستثناء ما تنص عليه الفقرة ٣٦ الواردة أدناه والمتعلقة بتطوير المنتجات. وفي هذا المضمار، ينبغي ضمان ما يلي:

- (أ) أن يكون نشاط البحث أو التطوير ذا أهمية بالنسبة إلى الصحة العمومية؛
- (ب) أن يُجرى البحث بناءً على طلب المنظمة ويتم تدبر حالات تضارب المصالح المحتملة؛
- (ج) لا تقبل المنظمة مثل هذه المساهمات المالية إلا إذا لم يجر البحث دون مشاركة المنظمة أو إذا كانت مشاركة المنظمة ضرورية لضمان إجراء البحث تماشياً مع المعايير والمبادئ التوجيهية التقنية والأخلاقية المقبولة دولياً.

٢٣- وفي حال استيفاء المتطلبات الوارد ذكرها أعلاه، يجوز قبول مساهمة مالية مقدمة من شركة لها مصلحة تجارية مباشرة في التجربة المعنية، شريطة أن توضع الآليات الملائمة لضمان تحكم المنظمة في إجراء التجربة وبث حصائل التجربة، بما في ذلك محتوى أي منشور ينتج عنها، وعدم خضوع نتائج التجربة لأي تأثير غير ملائم أو أي تأثير متصور من جانب الشركة المعنية.

المساهمات من أجل اجتماعات المنظمة

٢٤- بالنسبة إلى الاجتماعات التي تعقدها المنظمة، لا يجوز قبول مساهمة من كيان تابع للقطاع الخاص إذا استهدفت المساهمة دعم مشاركة مدعويين محددين (بما في ذلك تكاليف سفرهم وإقامتهم)، بغض النظر عما إذا كانت هذه المساهمة تقدم إلى الأشخاص المشاركين مباشرة أو من خلال المنظمة.

٢٥- ويجوز قبول المساهمات التي تستهدف دعم التكاليف الإجمالية لعقد اجتماع.

٢٦- ولا يجوز أن تسدّد كيانات تابعة للقطاع الخاص تكاليف حفلات الاستقبال وما شابه ذلك من المناسبات التي تنظمها المنظمة.

المساهمات من أجل موظفي المنظمة المشاركين في الاجتماعات الخارجية

٢٧- الاجتماع الخارجي هو اجتماع تعقده جهة أخرى غير المنظمة. والدعم المقدم من كيانات تابعة للقطاع الخاص لتغطية تكاليف سفر موظفي المنظمة لحضور الاجتماعات أو المؤتمرات الخارجية يندرج ضمن فئتين:

- (أ) اجتماعات يعقدها الكيان التابع للقطاع الخاص الذي يسدّد تكاليف السفر: يجوز قبول تمويل السفر وفقاً لقواعد المنظمة، في حال دعم الكيان التابع للقطاع الخاص لتكاليف سفر المشاركين آخرين في الاجتماع ونفقاتهم المتعلقة به وبعد إجراء تقييم لمخاطر تضارب المصالح وإدارته؛
- (ب) اجتماعات يعقدها طرف ثالث (أي، طرف آخر غير الكيان التابع للقطاع الخاص أو الرابطة التجارية يقترح سداد تكاليف السفر): لا يجوز قبول تمويل السفر من كيان تابع للقطاع الخاص.

المساهمات من أجل المنشورات

٢٨- يجوز قبول المساهمات المالية من كيانات تابعة للقطاع الخاص لتغطية تكاليف طباعة منشورات المنظمة، طالما لا ينشأ عن ذلك تضارب في المصالح. ولا يجوز في أي حال من الأحوال وضع إعلانات تجارية في منشورات المنظمة؛

استرداد التكاليف

٢٩- يمكن للمنظمة في الحالات التي وضعت فيها مخططاً للتقييم (أي مخطط لتقييم منتجات أو عمليات أو خدمات معينة وفقاً لمبادئ المنظمة التوجيهية الرسمية) أن تفرض رسوماً على الكيانات التابعة للقطاع الخاص مقابل هذه الخدمات على أساس استرداد التكاليف. والغرض من مخططات التقييم التي تضعها المنظمة يتمثل دوماً في إسداء المشورة إلى الحكومات و/ أو المنظمات الدولية بشأن المشتريات. ولا يشكل التقييم دعماً للمنتج المعني أو العملية أو الخدمة المعنية من جانب المنظمة.

البيانات

٣٠- يجوز أن تقدم كيانات القطاع الخاص أحدث المعلومات والمعارف الخاصة بها حول المسائل التقنية، وتعمل على تبادل خبراتها مع المنظمة حسب الاقتضاء، بموجب أحكام الإطار الجامع وهذه السياسة والإجراءات التشغيلية المحددة وسائر قواعد وسياسات وإجراءات المنظمة المنطبقة. وينبغي كلما أمكن إتاحة مثل هذه المساهمات أمام الجمهور، حسب الاقتضاء. كما ينبغي إتاحة البيانات المؤلدة أمام الجمهور.

الدعوة

٣١- تشجع المنظمة الكيانات التابعة للقطاع الخاص على تنفيذ قواعد المنظمة ومعاييرها وعلى الدعوة إلى تنفيذ هذه القواعد والمعايير. وتشارك المنظمة في الحوار مع الكيانات التابعة للقطاع الخاص بهدف النهوض بتنفيذ سياسات المنظمة وقواعدها ومعاييرها.^١

٣٢- ولا يمكن أن تتعاون كيانات القطاع الخاص مع المنظمة في مجال الدعوة إلى تنفيذ سياسات المنظمة أو قواعدها أو معاييرها إلا إذا التزمت بتنفيذ هذه السياسة والقواعد والمعايير بأكملها. ولا يُعد التنفيذ الجزئي أو الانتقائي مقبولاً.

٣٣- وتشجّع الرابطة التجارية الدولية على العمل مع أعضائها بهدف الارتقاء بتأثيرها في مجال الصحة العمومية وتنفيذ سياسات المنظمة وقواعدها ومعاييرها.

١ يُتوقع من كيانات القطاع الخاص التي تعمل مع المنظمة أن تمثل لسياسات المنظمة الخاصة بالصحة العمومية في المجالات مثل السلامة الغذائية والسلامة الكيميائية والترويج الأخلاقي لمنتجات الأدوية الطبية ومكافحة التبغ والأمراض غير السارية والصحة والسلامة في العمل.

التعاون التقني

٣٤- يجوز أن تتشارك المنظمة مع القطاع الخاص في مجال التعاون التقني على النحو المحدد في الفقرة ٢٠ من الإطار الجامع، وهو تعاون يُشجّع على الاضطلاع به مع كيانات القطاع الخاص ويجب أن يصب في مصلحة المنظمة، وأن يدار وفقاً للإطار الجامع ولهذه السياسة من أجل حماية المنظمة، وعلى وجه الخصوص، عملها الخاص بوضع القواعد من أي تدخل لا مبرر له أو تضارب في المصالح وضمن عدم التدخل في وظيفة المنظمة الاستشارية تجاه الدول الأعضاء.

السياسات والإجراءات التشغيلية المحددة

٣٥- إذا كانت المنظمة قد وضعت مواصفات رسمية لأحد المنتجات، فيجوز لها أن تقدم المشورة التقنية إلى المصنعين من أجل تطوير منتجهم وفقاً لهذه المواصفات، على أن تتاح الفرصة لجميع الكيانات التابعة للقطاع الخاص التي يُعرف أن لها مصلحة في هذا المنتج للتعاون مع المنظمة بالطريقة نفسها.

٣٦- ويمكن للمنظمة أن تتعاون مع كيانات تابعة للقطاع الخاص مع كيانات تابعة للقطاع الخاص في أنشطة بحوث وتطوير التكنولوجيات المتعلقة بالصحة التي تسهم في زيادة الحصول على المنتجات الطبية التي تتسم بالجودة والمأمونية والنجاعة والتكلفة الميسورة. وكقاعدة عامة في أنشطة البحوث والتطوير التعاونية يجب أن تُبذل فحسب في حال إبرام المنظمة والكيان التابع للقطاع الخاص اتفاقاً يكفل إن يكون المنتج النهائي في آخر المطاف متاحاً على نطاق واسع، بما في ذلك للقطاع العام في البلدان النامية بسعر تفضيلي. وفي حال إبرام مثل هذا الاتفاق، يجوز قبول التمويل من الكيان التابع للقطاع الخاص لدعم تجربة تُجرى على المنتج المعني، على أساس أن الالتزامات التعاقدية المستخلصة من الكيان التابع للقطاع الخاص تفوق أي تضارب محتمل للمصالح في قبول مثل هذا التمويل.

سياسة المنظمة وإجراءاتها التشغيلية بشأن المشاركة مع المؤسسات الخيرية

١- تنظم هذه السياسة تحديداً مشاركة المنظمة مع المؤسسات الخيرية حسب نوع التفاعل.^١ وتطبق الأحكام العامة الواردة في الإطار أيضاً على جميع أوجه المشاركة مع المؤسسات الخيرية.

المشاركة

مشاركة المؤسسات الخيرية في اجتماعات المنظمة^٢

٢- يمكن للمنظمة أن تدعو المؤسسات الخيرية إلى المشاركة في المشاورات وجلسات الاستماع أو الاجتماعات الأخرى وفقاً للفقرة ١٥ من الإطار الجامع ويمكن أن تجرى المشاورات وجلسات الاستماع عبر شبكة الإنترنت أو وجهاً لوجه.

٣- وتستند المشاركة في الاجتماعات الأخرى إلى مناقشة بند تهتم المؤسسة الخيرية به اهتماماً خاصاً، وتضيف المشاركة فيه قيمة إلى مداورات الاجتماع. وترمي هذه المشاركة أيضاً إلى تبادل المعلومات والآراء غير أنها لا تهدف أبداً إلى إيداء مشورة.

٤- وتعتمد طبيعة مشاركة المؤسسات الخيرية على نوع الاجتماع المعني. وتحدد الأجهزة الرئاسية للمنظمة أو الأمانة شكل، وطرائق، وكيفية مشاركة المؤسسات الخيرية في المشاورات وجلسات الاستماع، وغيرها من الاجتماعات على أساس كل حالة على حدة. وينبغي أن تكون مشاركة المؤسسات الخيرية ومدخلاتها متاحة علناً، كلما كان ذلك ممكناً. ولا تشارك المؤسسات الخيرية في أي عملية صنع قرار للمنظمة.

مشاركة الأمانة في اجتماعات تنظمها مؤسسة خيرية

٥- يمكن أن تنظم المنظمة اجتماعات مشتركة أو تشارك في رعاية اجتماعات تنظمها المؤسسات الخيرية، مادام يحافظ على نزاهة المنظمة واستقلالها وسمعتها ومادامت هذه المشاركة تسهم في تحقيق أغراض المنظمة المبينة في برنامج العمل العام. ويجوز لموظفي المنظمة المشاركة في اجتماعات تنظمها المؤسسات الخيرية وفقاً لقواعد المنظمة الداخلية. ولن تأوّل المؤسسات الخيرية مشاركة المنظمة على أنه نوع من الدعم أو التأييد الرسمي للاجتماع كما توافق على عدم استخدام مشاركة المنظمة لأغراض ترويجية.

السياسات الخاصة والإجراءات التشغيلية

٦- تدار مشاركة المنظمة في اجتماعات المؤسسات الخيرية بصفقتها مشاركة في التنظيم أو الرعاية أو بأعضاء حلقات النقاش أو المتحدثين طبقاً لأحكام إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

١ انظر الفقرات من ١٤ إلى ٢٠ من الإطار الجامع للاطلاع على أنواع التفاعلات الخمسة.

٢ غير دورات الأجهزة الرئاسية التي تنظمها سياسة إدارة شؤون المشاركة.

الموارد

- ٧- يمكن للمنظمة أن تقبل المساهمات المالية والعينية من المؤسسات الخيرية مادامت هذه المساهمات تندرج في برنامج عمل المنظمة العام ولا تنشأ عنها حالات تضارب في المصالح وتُدار وفقاً لأحكام الإطار وتمثل للوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها الأخرى ذات الصلة.
- ٨- وعلى غرار جميع الجهات المساهمة تكيف المؤسسات الخيرية مساهماتها مع الأولويات التي تحددها جمعية الصحة في الميزانية البرمجية المعتمدة.
- ٩- وتُدعى المؤسسات الخيرية إلى المشاركة في الحوار الخاص بالتمويل الذي يرمي إلى تحسين المواءمة والقدرة على التنبؤ والمرونة والشفافية في تمويل المنظمة وإلى الحد من ضعف الموارد المالية.
- ١٠- وينبغي أن تسعى برامج المنظمة ومكاتبها جاهدة إلى ضمان عدم اعتمادها على مصدر تمويل واحد.
- ١١- وينبغي أن يكون قبول المساهمات (سواء أكانت نقدية أم عينية) مرهوناً بالشروط التالية:
- (أ) لا يشكل قبول مساهمة تركية من جانب المنظمة للمؤسسة الخيرية؛
- (ب) لا يمنح قبول مساهمة الجهة المساهمة أي امتيازات أو مزايا؛
- (ج) لا يتيح قبول مساهمة في حد ذاته للجهة المساهمة أي فرص لإسداء المشورة بشأن إدارة أو تنفيذ الأنشطة التشغيلية أو للتأثير أو للمشاركة فيها أو لتولي قيادتها؛
- (د) تحتفظ المنظمة بحقها في ممارسة السلطة التقديرية في رفض مساهمة دون تقديم أي تفسير آخر.

السياسات والإجراءات التشغيلية المحددة

- ١٢- يخضع قبول أي موارد من مؤسسة خيرية لأحكام هذا الإطار وغيرها من قواعد المنظمة ومبادئها التوجيهية ذات الصلة مثل النظام الأساسي للموظفين ولوائح الموظفين واللائحة المالية والنظام المالي وسياسات المنظمة التي تحكم المشتريات ومبادئها التوجيهية بشأن التبرعات من الأدوية ومبادئها التوجيهية بشأن التبرعات من معدات الرعاية الصحية.
- ١٣- ويجب على المنظمة لأغراض الشفافية الإقرار علناً بالمساهمات المقدمة من المؤسسات الخيرية وفقاً لسياساتها وممارساتها.
- ١٤- ويصاغ الإقرار عادة على النحو التالي: "تقر منظمة الصحة العالمية مع الامتثال بالمساهمة المالية المقدمة من [المؤسسة الخيرية] لأغراض [وصف الحصيلة أو النشاط]".
- ١٥- وترد الإشارة إلى المساهمات الواردة من المؤسسات الخيرية في تقرير المنظمة المالي وبياناتها المالية المراجعة وفي بوابة الميزانية البرمجية على الإنترنت وسجل المنظمة للجهات الفاعلة غير الدول.

١٦- ولا يجوز للمؤسسات الخيرية أن تستخدم مسألة كونها قدمت مساهمة في موادها المستخدمة في الأغراض التجارية والترويجية والتسويقية والدعائية.^١ غير أنها تستطيع الإشارة إلى مساهمتها في تقاريرها السنوية أو الوثائق المماثلة. وعلاوة على ذلك، يجوز لها أن تشير إلى المساهمة على مواقعها الإلكترونية وفي المنشورات الخاصة غير الترويجية، شريطة الاتفاق مع المنظمة على المحتوى والسياق.

البيانات

١٧- يجوز للمؤسسات الخيرية أن تتيح المعلومات المحدثة والمعارف الخاصة بها عن المسائل التقنية وتتبادل خبراتها مع المنظمة حسب الاقتضاء، بموجب أحكام الإطار الجامع وهذه السياسة والإجراءات التشغيلية المحددة وسائر قواعد المنظمة وسياساتها وإجراءاتها المنطبقة. وينبغي كلما أمكن إتاحة مثل هذه المساهمات أمام الجمهور، حسب الاقتضاء. كما ينبغي إتاحة البيانات المولدة أمام الجمهور.

الدعوة

١٨- تتعاون المنظمة مع المؤسسات الخيرية في مجال الدعوة من أجل الصحة وإذكاء الوعي بالمسائل الصحية؛ ومن أجل تغيير السلوك لمصلحة الصحة العمومية؛ ومن أجل تعزيز التعاون والاتساق بين الجهات الفاعلة غير الدول حيثما يلزم العمل المشترك. وتشجع المؤسسات الخيرية على نشر سياسات المنظمة ومبادئها التوجيهية وقواعدها ومعاييرها وغير ذلك من الأدوات من خلال شبكات المؤسسات بهدف توسيع نطاق تأثير المنظمة.

١٩- تُشجع المنظمة المؤسسات الخيرية على تنفيذ سياسات المنظمة وقواعدها ومعاييرها والدعوة إلى تنفيذها. وتشارك المنظمة في حوار مع المؤسسات الخيرية لتعزيز سبل تنفيذ سياسات المنظمة وقواعدها ومعاييرها.^٢

٢٠- ولا يمكن أن تتعاون المؤسسات الخيرية مع المنظمة في مجال الدعوة إلى تنفيذ سياسات المنظمة أو قواعدها أو معاييرها إلا إذا التزمت بتنفيذ هذه السياسات والقواعد والمعايير بأكملها. ولا يُعد التنفيذ الجزئي أو الانتقائي مقبولاً.

التعاون التقني

٢١- يجوز أن تتشارك المنظمة مع المؤسسات الخيرية في مجال التعاون التقني على النحو المحدد في الفقرة ٢٠ من الإطار الجامع، وهو تعاون يُشجّع على الاضطلاع به مع تلك المؤسسات ويجب أن يصب في مصلحة المنظمة، وأن يدار وفقاً للإطار الجامع ولهذه السياسة من أجل حماية المنظمة، وعلى وجه الخصوص، عملها الخاص بوضع القواعد من أي تدخل لا مبرر له أو تضارب في المصالح وضمن عدم التدخل في وظيفة المنظمة الاستشارية تجاه الدول الأعضاء.

١ وفقاً للفقرة ٤٦ من الإطار الجامع.

٢ يُتوقع من المؤسسات الخيرية التي تعمل مع المنظمة أن تمتثل لسياسات المنظمة الخاصة بالصحة العمومية في المجالات مثل السلامة الغذائية والسلامة الكيميائية والترويج الأخلاقي لمنتجات الأدوية الطبية ومكافحة التبغ والأمراض غير السارية والصحة والسلامة في العمل.

سياسة المنظمة وإجراءاتها التشغيلية بشأن المشاركة مع المؤسسات الأكاديمية

- ١- تنظم هذه السياسة تحديداً مشاركة المنظمة مع المؤسسات الأكاديمية حسب نوع التفاعل.^١ وتتنطبق الأحكام العامة الواردة في الإطار أيضاً على جميع أوجه المشاركة مع المؤسسات الأكاديمية.
- ٢- ويجب التمييز بين المشاركة مع المؤسسات الأكاديمية على المستوى المؤسسي والتعاون مع الخبراء الأفراد العاملين لحساب المؤسسات الأكاديمية.

المشاركة

مشاركة المؤسسات الأكاديمية في اجتماعات المنظمة

- ٣- يمكن للمنظمة أن تدعو المؤسسات الأكاديمية إلى المشاركة في المشاورات وجلسات الاستماع أو غيرها من الاجتماعات وفقاً للفقرة ١٥ من الإطار الجامع. ويمكن أن تجرى المشاورات وجلسات الاستماع عبر شبكة الإنترنت أو وجهاً لوجه.
- ٤- وتستند المشاركة في الاجتماعات الأخرى إلى مناقشة بند تهتم المؤسسة الأكاديمية به اهتماماً خاصاً، وتضيف المشاركة فيه قيمة إلى مداولات الاجتماع. وترمي هذه المشاركة إلى تبادل المعلومات والآراء غير أنها لا تهدف أبداً إلى إبداء أي مشورة.
- ٥- وتعتمد طبيعة مشاركة المؤسسات الأكاديمية على نوع الاجتماع المعني. وتحدد الأجهزة الرئاسية للمنظمة أو الأمانة شكل، وطرائق، وكيفية مشاركة المؤسسات الأكاديمية في المشاورات وجلسات الاستماع، وغيرها من الاجتماعات على أساس كل حالة على حدة. وينبغي أن تكون مشاركة المؤسسات الأكاديمية ومدخلاتها متاحة علناً، كلما كان ذلك ممكناً. ولا تشارك المؤسسات الأكاديمية في أي عملية صنع قرار للمنظمة.

مشاركة الأمانة في اجتماعات تنظمها مؤسسات أكاديمية

- ٦- يمكن أن تنظم المنظمة اجتماعات مشتركة أو تشارك في رعاية اجتماعات تنظمها المؤسسات الأكاديمية، مادام يحافظ على نزاهة المنظمة واستقلالها وسمعتها ومادامت هذه المشاركة تسهم في تحقيق أغراض المنظمة المبينة في برنامج العمل العام. ويجوز لموظفي المنظمة المشاركة في اجتماعات تنظمها المؤسسات الأكاديمية وفقاً لقواعد المنظمة الداخلية. ولن تأوّل المؤسسات الأكاديمية مشاركة المنظمة على أنه نوع من الدعم أو التأييد الرسمي للاجتماع كما توافق على عدم استخدام مشاركة المنظمة لأغراض ترويجية.

١ انظر الفقرات من ١٤ إلى ٢٠ من الإطار الجامع للاطلاع على أنواع التفاعلات الخمسة.

السياسات الخاصة بالإجراءات التشغيلية

٧- تدار مشاركة المنظمة في اجتماعات المؤسسات الأكاديمية بصفقتها مشاركة في التنظيم أو الرعاية أو بأعضاء حلقات النقاش أو المتحدثين طبقاً لأحكام هذا الإطار.

الموارد

٨- يمكن للمنظمة أن تقبل المساهمات المالية والعينية من المؤسسات الأكاديمية مادامت هذه المساهمات تندرج في برنامج العمل العام للمنظمة، ولا تنشأ عنها حالات تضارب في المصالح وتُدار وفقاً للإطار وتمثل للوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها الأخرى ذات الصلة.

٩- ويمكن للمنظمة أن تقدم الموارد إلى مؤسسة أكاديمية لتنفيذ عمل معين (مثل إجراء بحث أو تجربة سريرية أو عمل مخبري أو إعداد وثيقة)، بما يتماشى مع اللائحة المالية والنظام المالي وغيرها من القواعد والسياسات المنطبقة. وقد تستهدف هذه الموارد دعم مشروع من مشاريع المؤسسة ترى المنظمة أنه يستحق الدعم استناداً إلى ما يحققه من مصالح واضحة للصحة العمومية، ويتسق مع برنامج العمل العام للمنظمة، أو دعم مشروع تتولى المنظمة تنظيمه أو تنسيقه. والدعم المقدم هو عبارة عن منحة في الحالة الأولى وخدمة في الحالة الثانية.

السياسات والإجراءات التشغيلية المحددة

١٠- يخضع قبول أي موارد من مؤسسة أكاديمية لأحكام هذا الإطار وغيرها من قواعد المنظمة ومبادئها التوجيهية ذات الصلة مثل النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين واللائحة المالية والنظام المالي وسياسات المنظمة التي تحكم المشتريات ومبادئها التوجيهية بشأن التبرعات من الأدوية ومبادئها التوجيهية بشأن التبرعات من معدات الرعاية الصحية.

١١- ويجب على المنظمة لأغراض الشفافية الإقرار علناً بالمساهمات المقدمة من المؤسسات الأكاديمية وفقاً لسياساتها وممارساتها.

١٢- ويُصاغ الإقرار عادة على النحو التالي: "تقر منظمة الصحة العالمية مع الامتثال بالمساهمة المالية المقدمة من [المؤسسة الأكاديمية] لأغراض [وصف الحصيلة أو النشاط]".

١٣- وترد الإشارة إلى المساهمات الواردة من المؤسسات الأكاديمية في تقرير المنظمة المالي وبياناتها المالية المراجعة وفي بوابة الميزانية البرمجية على الإنترنت وسجل المنظمة للجهات الفاعلة غير الدول.

١٤- ولا يجوز للمؤسسات الأكاديمية أن تستخدم مسألة كونها قدمت مساهمة في موادها المستخدمة في الأغراض التجارية والترويجية والتسويقية والدعائية،^١ غير أنها تستطيع الإشارة إلى مساهمتها في تقاريرها السنوية أو الوثائق المماثلة. وعلاوة على ذلك، يجوز لها أن تشير إلى المساهمة على مواقعها الإلكترونية وفي المنشورات الخاصة غير التجارية، شريطة الاتفاق مع المنظمة على المحتوى والسياق.

١ وفقاً للفقرة ٤٦ من الإطار الجامع.

البيانات

١٥- يجوز للمؤسسات الأكاديمية أن تتيح المعلومات المحدثة والمعارف الخاصة بها عن المسائل التقنية وتتبادل خبراتها مع المنظمة حسب الاقتضاء، بموجب أحكام الإطار الجامع وهذه السياسة والإجراءات التشغيلية المحددة وسائر قواعد المنظمة وسياساتها وإجراءاتها المنطبقة. وينبغي كلما أمكن إتاحة مثل هذه المساهمات أمام الجمهور، حسب الاقتضاء. كما ينبغي إتاحة البيانات المؤلدة أمام الجمهور.

١٦- وتخضع الملكية الفكرية الناشئة عن علاقات التعاون مع المؤسسات الأكاديمية لأحكام الاتفاق المبرم مع المؤسسة الأكاديمية المعنية. وهذه مسألة ينبغي تناولها بالتشاور مع مكتب المستشار القانوني.

الدعوة

١٧- تتعاون المنظمة مع المؤسسات الأكاديمية في مجال الدعوة من أجل الصحة وإذكاء الوعي بالمسائل الصحية؛ ومن أجل تغيير السلوك لمصلحة الصحة العمومية؛ ومن أجل تعزيز التعاون والاتساق بين الجهات الفاعلة غير الدول حيثما يلزم العمل المشترك. وتشجع المؤسسات الأكاديمية على نشر سياسات المنظمة ومبادئها التوجيهية وقواعدها ومعاييرها وغير ذلك من الأدوات من خلال شبكات المؤسسات بهدف توسيع نطاق تأثير المنظمة.

١٨- تشجع المنظمة المؤسسات الأكاديمية على تنفيذ سياسات وقواعد ومعايير المنظمة والدعوة إلى تنفيذها. وتشارك المنظمة في حوار مع المؤسسات الأكاديمية لتعزيز سبل تنفيذ سياسات المنظمة وقواعدها ومعاييرها.^١

١٩- ولا يمكن أن تتعاون المؤسسات الأكاديمية مع المنظمة في مجال الدعوة إلى تنفيذ سياسات المنظمة أو قواعدها أو معاييرها إلا إذا التزمت بتنفيذ هذه السياسات والقواعد والمعايير بأكملها. ولا يُعد التنفيذ الجزئي أو الانتقائي مقبولاً.

التعاون التقني

٢٠- يجوز أن تتشارك المنظمة مع المؤسسات الأكاديمية في مجال التعاون التقني على النحو المحدد في الفقرة ٢٠ من الإطار الجامع، وهو تعاون يُشجّع على الاضطلاع به مع تلك المؤسسات ويجب أن يصب في مصلحة المنظمة وأن يدار وفقاً للإطار الجامع ولهذه السياسة من أجل حماية المنظمة، وعلى وجه الخصوص عملها الخاص بوضع القواعد، من أي تأثير لا مبرر له أو تضارب في المصالح، وضمان عدم التدخل في وظيفة المنظمة الاستشارية تجاه الدول الأعضاء.

٢١- وتخضع علاقات التعاون العلمي لأحكام لائحة مجموعات الدراسة والمجموعات العلمية والمؤسسات المتعاونة وآليات التعاون الأخرى.^٢

١ يُتوقع من المؤسسات الأكاديمية التي تعمل مع المنظمة أن تمثل لسياسات المنظمة الخاصة بالصحة العمومية في المجالات مثل السلامة الغذائية والسلامة الكيميائية والترويج الأخلاقي لمنتجات الأدوية الطبية ومكافحة التبغ والأمراض غير السارية والصحة والسلامة في العمل.

٢ الوثائق الأساسية، الطبعة الثامنة والأربعون، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٤، الصفحات من ١٣١ إلى ١٣٨.

٢٢- ويمكن تعيين المؤسسات الأكاديمية أو فروع منها كمراكز متعاونة مع المنظمة وفقاً لأحكام اللائحة المذكورة أعلاه. وفي هذا السياق، تتخذ إجراءات العناية الواجبة وتقدير المخاطر قبل منح صفة المركز المتعاون مع المنظمة عملاً بهذا الإطار. ويخضع التعاون مع هذه المراكز المتعاونة لأحكام اللائحة المذكورة آنفاً ويتجلى في سجل الجهات الفاعلة غير الدول.

الجلسة العامة الثامنة، ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٦
ج٦٩/ المحاضر الحرفية/ ٨

= = =